العون
عمل مؤسسي نـــــوعي
مستدام الاثر
مؤسسة العون للتنمية
AL-AWN FOUNDATION FOR DEVELOPMENT

تمكين
تنمية ترسم المستقبل
SHAPING THE FUTURE
1

المشرف العام
عبدالاله عبدالقادر بن عثمان

هيئة التحرير

رئيس التحرير
زكريا احمد بامحيمود

مدير التحرير
عبدالله سالم باخريصة

سكرتير التحرير
إيناس حميد المليكي

تصميم
ZOOM GRAPHICS

Mukalla - Yemen 00967734133834

لكل شي روح والروح أغلى مافيه .. في هذا العدد نتناول العمل التنموي بروحه العاليه و سمو مقصده ونبل أهدافه . يصحبنا فيها ثله من الكتاب والمفكرين في العالم العربي والإسلامي

المراسلات
جميع المراسلات ترسل بأسم مدير التحرير
الجمهوريه اليمنية - حضرموت - المكلا
00967774444047
009675317868
tamkeen@alawn.org
www.tamkeenmag.com

الافتتاحية

عبدالاله عبدالقادر بن عثمان - المشرف العام

"التخصصية".. ميزة التفرّد في العمل المجتمعي

قامت جل مؤسسات القطاع الثالث في لحظاتها الأولى على العمل في العديد من المجالات المختلطة وغير التخصصية، واستمرت على هذا المنوال حتى السنوات القليلة الماضية وخاصة في الجمهورية اليمنية بشكل عام ومحافظة حضرموت بشكل خاص، ولذا فإن المشكلة أصبحت تزداد في بعض الجوانب بدلاً من العمل على إنهائها أو الحد منها.

ومع مرور الوقت وإجراء الدراسات والبحوث في مجالات عمل مؤسسات القطاع الثالث تبين واضحاً بأن العمل بمنوال العام لم يعد يجدي نفعاً كبيراً بالنسبة لاستهداف أكبر شريحة من المجتمع، بل يعمل على المساعدة في زيادة العشوائية والحصول على فئة معينة أكثر من غيرها من المساعدة والوصول، ولذا ظهرت ونمت مسألة التخصصية في عمل منظمات المجتمع المدني بكل أشكالها ومنها مؤسسات القطاع الثالث.

إن "التخصصية" أو "التخصص" في العمل له الكثير من الفوائد التي تساعد وتنظم عمل المؤسسات في أوساط المجتمع، حيث يمكن لتلك المنظمات التخصصية الوصول إلى فئاتها المستهدفة بكل سهولة ويسر، وكذا تحقيق المصلحة الخاصة والعامة في مجالها، إلى جانب سد ثغرة من ثغرات المساعدة المجتمعية والعون على الاكتفاء الفعلي لأفراد المجتمع في شتى نواحي الحياة.

إننا في حضرموت خاصة واليمن بشكل عام، وكمنظمات القطاع الثالث أدركنا جلياً كما هو حال بقية المنظمات الأخرى في دول العالم، أن التخصصية في العمل المجتمعي باتت ضرورة للعمل بشكل صحيح، وقد لبت الكثير من المؤسسات ومنها مؤسسة العون للتنمية هذا الاتجاه وعملت على تكثيف الجهود في مجال متخصص من مجالات الحياة، لتترك الفرصة الأخرى لغيرها من منظمات المجتمع الموجودة على الساحة للعمل في تخصص آخر، لتتكامل بعدها الجهود ويظهر عمل مؤسسات القطاع الثالث بشكله الحضاري البنّاء.

لقد أحرزت مؤسسة العون للتنمية تقدماً كبيراً في العمل على مستوى حضرموت واليمن عامة خلال سنواتها الماضية، لما تتمتع به من عمل مؤسسي متقن ونظام واضح في التعامل مع أفراد المجتمع، وقد عملت منذ وهلتها الأولى على تخصيص جهودها في عدد من المجالات التي من أهمها التعليم والصحة والتنمية المجتمعية، وهذا التخصص أفادها كثيراً في عملية الانتشاروالعمل بشكل جدي وواضح، إلى جانب سهولة تحديد فئتها المستهدفة من المجتمع والعمل على تحقيق التنمية المستدامة في أوساطه، ولذا كان للعون اسماً بارزاً في سماء عمل مؤسسات القطاع الثالث بكل جدارة.

مجلة تمكين
متخصصة في التنمية والتمكين المجتمعي
تصدر عن مؤسسة العون للتنمية

مؤسسة العون للتنمية
AL AWN FOUNDATION FOR DEVELOPMENT

الفهرس

8 - التخصص في العمل المؤسسي
سالم حمدة

12 - تمكين تحاور مدير المشاريع بالعون

16 - مواقع التواصل الاجتماعي وأهميتها للمنظمات
عبدالله باخريصة

22 - العبء الاقتصادي لأمراض القلب
د. رفعت باصريح

26 - قراءة في كتاب
د. محمد عبدالله السلومي

28 - استطلاع تمكين

34 - دور الشباب في التنمية المجتمعية

36 - قصص ملهمة

40 - ملف العدد
هيئة التحرير

52 - التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية
محمد البان

تنمية منظمات المجتمع المدني

هي الأساس في بناء المتجمعات .. وتنميتها من الأسس التي حرصنا عليهالنصل الى تحقيق الجودة عبر تعزيز قدرات المنظمات والمؤسسات والجمعيات من خلال استعراضنا لطرق علمية ومنهجية حديثة وبمهارات متعددة حتى تتمكن من تدعيم المجتمعات بروح عصرية تنفع المجتمع والوطن اجمع.

التخصص في العمل المؤسسي

سالم أحمد حمده

أخصائي التعليم العام -مؤسسة العون للتنمية

كثيرة هي المؤسسات العاملة في الساحة، جمعيات تهتم بالتعليم وأخرى في العمل الاجتماعي وأخرى في الصحة وغيرها من المجالات، لكن الناظر بتمعن لهذه المنظمات والمؤسسات يجد عدم التخصص الدقيق في عمل غالبيتها، فنجد تكدس لمنظمات في مجال معين وإهمال واضح في مجال آخر، بالإضافة إلى أن التي تعمل في مجال واحد تهتم بناحية معينة فقط في هذا المجال دون النظر إلى النواحي الأخرى، ففي التعليم مثلاً نجد أغلبها تهتم بالمعلم فقط في برامجها وتهمل مكونات العملية التعليمية الأخرى التي لا تقل أهمية عن المعلم كالإدارة، والطالب، والبيئة التعليمية، والوسائل التعليمية، والتجهيزات الأخرى، وقس عليها بقية مجالات العمل الخيري الأخرى.

إن كثيراً من المنظمات والمؤسسات عند انطلاقتها لا تؤسس بنائها على قاعدة بيانات واضحة عن المنظمات والمؤسسات التي تعمل في نفس المجال، لتجد لنفسها ميزة تنافسية جديدة في ساحة العمل الخيري لتتعرف على نقاط القوة للمنظمات والمؤسسات العاملة في نفس المجال فتفسح الطريق لها لتتطور وتتعرف على نقاط الضعف فيها وتحولها إلى نقاط قوة تنافس بها في ساحة العمل الخيري فتتخصص فيها وتطور أنظمتها وبرامجها عليها، لتكون أكثر دقة في استهداف نطاق جغرافي معين فتستهدفه بكل أبعاده وأكثر تخصص في استيعاب شريحة معينة من المجتمع فتستهدف جميع أفرادها ومكوناتها، فيجب أن تنتقل المنظمات والمؤسسات من عمل الإحسان إلى إحسان العمل، ولذا عليها أن تكون أكثر تخصصاً بأن تتخذ قرارات حساسة وحاسمة وهامة فيما تريد أن تفعله بالضبط وتتخصص فيه تخصصاً دقيقاً بميزة تنافسية عالية جداً، وعلى هذا فإنه في المقابل وعلى نفس الدرجة من الأهمية على المنظمات والمؤسسات أن تقرر ما الذي لا تريد فعله حتى لا يخرجها عن مستوى التخصص الدقيق في مجالها الذي خطته لنفسها.

إن مثالاً واحداً للتخصص الدقيق يعطينا توضيحاً دقيقاً على مستوى التخصص الذي يجب أن تصل إليه المؤسسات والمنظمات، فيمثل مستشفى (رافيند) للعيون في الهند مثالاً واضحاً للتخصص، فقد أسس المستشفى جراح للعيون عام ١٩٧٦م والذي يعرف بالدكتور (فينكا) عندما تخصص في خدمة شريحة من المرضى وهي شريحة مرضى العيون، حيث تخصص في كل ما يتعلق بالعيون من الأمراض التي تصيبها وانشأ أقساماً لعلاج كل حالات مرضى العيون وطوَّر المستشفى عندما استخدم خط فورد للإنتاج في تقديم خدمته ليسهل معاملات المستفيدين من خدمات المستشفى استطاع أن يجري (١٨٠) ألف عملية في السنة بكلفة إجمالية تبلغ (١٠) دولار أمريكي للعملية الواحدة، بينما كانت تجرى في الولايات المتحدة الأمريكية بتكلفة (١٦٥٠) دولار أمريكي، ولاستكمال التخصص الدقيق للمستشفى ولتلبية حاجات المستفيدين بأقل تكلفة ممكنة أنشأ مصنعاً لصناعة العدسات بكافة أنواعها لتتناسب مع ذوي الدخل المحدود فأنتج المصنع (٧٠٠) ألف عدسة سنوياً، وأنشأ مصنعاً لصناعة قطرات العين بكافة أنواعها، وبأسعار مناسبة لذوي الدخل المحدود.

إنها دعوة للمنظمات وكل مؤسسات القطاع الثالث إلى أن تكون أكثر تخصصاً وأكثر دقة في تحديد مجال عملها ونطاقها الجغرافي الذي تعمل فيه ونوعية شريحة المجتمع التي تستهدفها، فنريد تخصصاً دقيقا في مجال واحد من مجالات العمل الخير ليتم التوسع فيه أفقياً وواسع الانتشار جغرافياً وفئوياً.

أخبار العون

تدشين مشروع المدارس البديلة بالمحافظات المتضررة من الاحداث بتمويل العون للتنمية

وقعت مؤسسة العون للتنمية مؤخراً بمدينة عدن مع وزارة التربية والتعليم متمثلة في وزيرها الدكتور عبدالله لملس اتفاقية تقضي بتنفيذ وتجهيز عدد من المدارس البديلة بمحافظتي أبين ومأرب.

وخلال التدشين أوضح الأستاذ عبدالاله بن عثمان المدير العام التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية أن مشروع المدارس البديلة يأتي في إطار تأمين وسائل بديلة للمحرومين من التعليم في المناطق التي تعرضت للصراع المسلح بالجمهورية اليمنية، وقادرة على استئناف العملية التعليمة ضمن برامج وزارة التربية والتعليم من خلال توفير خيم مجهزة بطاولات دراسية وسبورة في المدارس التي تهدمت أو المنطقة التي بها نازحين من الطلاب، كما استعرض بن عثمان أبرز مشاريع وتدخلات مؤسسة العون في المجال التعليمي وغيرها من المشاريع الأخرى.

من جانبه عبر الدكتور عبدالله لملس عن سعادته بالتوقيع على تنفيذ هذا البرنامج النوعي (المدارس البديلة في كلا أبين ومأرب)، مضيفاً أن هذا المشروع سيخفف كثيراً من مشكلة تزايد عدد الطلاب في مختلف المحافظات اليمنية, مشيداً بالجهود التي تبذلها مؤسسة العون للتنمية في دعم العملية التعليمية في عموم البلد، كما دعا الوزير لملس الجهات المانحة إلى الشراكة في تنفيذ هكذا مشاريع في بقية المحافظات والمناطق المتضررة لما من شأنه تسيير العملية التعليمية.

وتناول المدير التنفيذ لائتلاف الخير ومدير المشروع المهندس فهمي بن منصور شرحاً مفصلاً عن المشروع، موضحاً أنه سيتم في المرحلة الأولى لـ (١٤٠)، وأن الصف عبارة عن خيمة متينة مقاومة للحرائق والأمطار، تحوي أمياز تتسع لـ (٣) طلاب، وسبورات مع حامل ومروحة كبيرة وطفاية حريق وطاقة شمسية، منوهاً إلى أن المشروع سيستفيد منه ما يقارب (٦٠٠٠) طالب.

CERTIFICATE OF REGISTRATION

This is to certify that

AL-AWN FOUNDATION FOR DEVELOPMENT

Hadramout, Mukalla, Yemen

operates a

Quality Management System

which complies with the requirements of

ISO 9001:2008

for the following scope of registration

Funding, monitoring, evaluation, and execution of social activities and projects

Certificate No.:	CERT-0071016	Original Certification Date:	November 13, 2013
File No.:	1646540	Current Certification Date:	November 13, 2013
Issue Date:	November 22, 2013	Certificate Expiry Date:	November 12, 2016

Chris Jouppi
President,
QMI-SAI Canada Limited

Guillaume Gignac, ing.f
Vice President, Corporate Operations, Accreditation & Quality
QMI-SAI Canada Limited

Certified System ™

ANAB ACCREDITED

ISO 9001

التميز في العمل الإداري ومتعلقاته بما يضمن تقديم الخدمة والرضا
داخليا وخارجيا وفق أنسب المعايير والأنظمة والممارسات الدولية

الصبّان:
نرى بضرورة التنسيق والتخصص في العمل بين المؤسسات ومحاولة استثمار طاقاتها بأعلى ما يمكن

لأهمية التخصص في زماننا الحالي وضرورته أصبحت الكثير من الجهات الحكومية وغيرها من أشد المهتمين بهذا المجال، حيث راعت الكثير من الأمور في أعمالها وتخصصاتها لما له من دور كبير في الإسهام الفعال لعمل الدولة وتسهيل عملها، كذلك مؤسسات القطاع الثالث في تلك البلدان جنحت في السنوات الأخيرة إلى التخصص في عملها، مما سهل من أمرها ووصولها إلى شريحتها المستهدفة، وكذا معرفة نقاط التعاون والتكامل بينها وبين مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة بكل وضوح.

"التخصص في عمل مؤسسات القطاع الثالث" موضوع هام تنامت قوته مؤخراً.. ولمعرفة تفاصيله ودوره وأهميته بالنسبة للمجتمعات وأفرادها، التقت "تمكين" بالأستاذ/ محمد سالم الصبان، نائب مدير مؤسسة العون للتنمية، لتسليط الضوء والحديث حول هذا الموضوع، وكان كالتالي:

حاوره: مدير التحرير

• بداية أستاذ محمد قبل أن نبحر في طيات هذا الحوار، أصبحنا نسمع كلمة "التخصصية" أو "التخصص" في عمل مؤسسات القطاع الثالث.. فماذا تعني هذه الكلمة؟

نعم، بداية أهلاً وسهلاً بكم.. نشكر مجلة "تمكين" تسليطها الضوء على هذا المجال المهم جداً، وبالنسبة لمفهوم التخصص فهو يعني أن تقوم المؤسسة بعملٍ مُعين دون غيره، و هذا يوفر لها الوقت والجهد، ويقال في اللغة العربيّة تخصّص بالشيء أي أنه اقتصر عمله عليه، وخصه دون غيره بالبحث والاهتمام والفعل، أمّا عملياً فهو تقسيم المهام، والعلوم، والأعمال، وإنتاج السلع، وتقديم الخدمات إلى عدة أقسام يتميز كل منها بمتطلبات مختلفة عن الأقسام الأُخرى، وظهر مفهوم التخصص بعد التطور الهائل الذي شهدته الصناعة والتكنولوجيا وتقدم العلوم وفنون الإنتاج في القرنين التاسع عشر والعشرين، عندما بدأت الصناعة تستخدم عدداً كبيراً من الآليات والمكائن التي يؤدي كل منها وظيفة معينة، واستخدام هذه الآليات والمكائن أدت إلى تقدم القطاع الصناعي وتطوره، الأمر الذي شجع رجال الصناعة والأعمال على انتهاج المزيد من مبادئ تقسيم العمل والتخصص فيه إلى أنْ أصبحت الصناعة مهنة معقدة وذات تأثير كبير على مؤسسات المجتمع الحديث، أما على صعيد العمل في منظمات القطاعات الثالث فنعني به: إدارة العمل في القطاعات الاجتماعية من منطلق مهنة تخصصية في مجال عمل واحد دون التجاوز إلى أعمال أخرى.

• برأيكم، ما دور التخصص في مؤسسات القطاع الثالث وأهميته بالنسبة لأفراد المجتمع؟

لا تستطيع أي منظمة أن تشمل البلد كله في أنشطتها، وهنا يأتي أهمية التخصص والتكامل و التنسيق والتشبيك بين المنظمات حفاظاً على مواردها وتحقيقاً للتنمية المستدامة في المجتمع، فالتخصص في المؤسسات مطلب ملح. في ظل وجود العدد الكبير من مؤسسات القطاعات الثالث. لما له من دور في الرقي بالعمل من منطلق علمي، إضافة إلى تلبية كافة احتياجات المجتمع ووصولاً إلى الاحترافية في العمل. وعلى الرغم من وجود بعض المؤسسات المتخصصة حالياً إلا أن توسيع دائرة الاهتمام في مؤسسات القطاع الثالث المتخصصة سوف يكون له انعكاس مهم على تنظيم العمل وانعكاساته، على أن تنظيم موارد مستدامة وهي من أهم الأمور التي تضمن استمرارها وقدرة كل منها على القيام بالمهام التي أوجدت من أجلها.

أما أهمية التخصص لأفراد المجتمع فهناك صعوبة أن يجمع الفرد بين عدة مهام في وقت واحد، مما يؤثر على مستوى طاقته في العمل أو البحث، والحصول على ميزات أعلى في العمل يتم عبر التركيز على أمر معين، وتطوير المهارات المتعلّقة بمجال ما تظهر مهارات الأفراد واستعداداتهم، فهناك مهن تحتاج إلى قوة حركيّة تتعلق بالجهد البدني، وأُخرى تتطلب قدرات ذهنيّة، وأخرى تعتمد على المهارات اليدويّة، كما أن متطلبات العصر الحاضر تبحث عن مزايا الفرد الخاصة كمعرفته المكثفة في مجال ما واكتشاف الأخطاء ومراجعتها يُبرز الحاجة إلى التخصص؛ وذلك حتى يتحمل كل فرد المسؤوليّة الكاملة عن المهمة المُتخصص بها.

وعلى صعيد تغطية احتياجات المجتمع يجد الفرد فيها الفرصة في إظهار أفكاره وإبداعاته في المجال الذي يرغبه ويمكنه من خلاله أن يقدم عملاً تطوعياً احترافياً يسهم في تطوير المجتمع.

• ما أهمية مؤسسات القطاع الثالث في المجتمع؟

لا يمكن لأحد أن يشكك أو يقلل من أهمية مؤسسات القطاع الثالث ودورها في سد حاجات المجتمع على اختلافها وتنوعها, بل هناك كثير ممن يرى في وجود الجمعيات الخيرية وقوة حضورها في المجتمع أنه دليل رقي ذلك المجتمع وعلو درجة تحضره، ومن هذا تعد شريكاً أساسياً ومكملاً في جميع عمليات التنمية في الدولة الحديثة، فهي تمثل حيزاً مهماً من الثروة القومية في البلدان المتقدمة، وتقدم خدمات كثيرة في مجالات عدة، فأصبحت تشكل رقماً مهماً في المعادلة الاقتصادية في الكثير من البلدان الصناعية، بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة والبحث العلمي والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الإغاثية وغيرها من الخدمات والمنافع العامة.

وتسهم مؤسسات القطاع الثالث بشكل فعال في استتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي، وذلك من خلال كفاءة التخفيف من وطأة الفقر والبطالة على ملايين من المواطنين، وهذا بدوره يُخفف من آثار الاحتقان والتوتر الذي يؤدي إلى إشعال النزاعات المسلحة في كثير من الأحيان.

• هناك الكثير من المؤسسات والجمعيات في حضرموت واليمن عامة، تعمل في أغلب المجالات إلا أننا نرى نقصاً في الاستهداف لبعض شرائح المجتمع، ما سبب ذلك؟

نعم، هذا سؤال مهم بالفعل.. هناك تزايد كبيرة في عدد المؤسسات والجمعيات العامة في حضرموت واليمن عامة، ولكن من المهم أن تدرك الجمعيات أن وظيفتها الرئيسة هي حاجات مجتمعها، وأن هذه الحاجات في حاجة إلى تحديد نوعها وحجمها ومدى اتساعها اجتماعياً, لأن هذا يساعدها على التعرف على الحاجات التي يجب أن يعطى لها الاهتمام الأكبر في هذه المرحلة الزمنية.

ونرى الكثير من هذه المؤسسات تنفذ نفس الأعمال وربما في نفس المناطق، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها غياب تحديد أولويات العمل، وكذا غياب التنسيق بين المؤسسات، وأيضاً ما نسميه رغبة الممول أو هواء المؤسسات المانحة وغيرها من الأسباب، الأمر الذي ربما ركز العمل في عدد محدود من المجالات وفي فئات محددة.

لذا نرى بضرورة التنسيق والتخصص في العمل بين المؤسسات ومحاولة استثمار طاقاتها وإمكاناتها بأعلى ما يمكن، نظراً لأن كل هدر فيها يقلل من جدوى وأثر مهم جداً فيما المجتمع والوطن بحاجة ماسة لجهود تلك المؤسسات.

• ما رأيك في القول بأن مؤسسات القطاع الثالث تعتبر ركيزة أساسية في التنمية المستدامة؟ وكيف؟

التنمية المستديمة نمط تنموي كامل، تتكامل فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بهدف تحقيق النوعية في مستوى المعيشة للأفراد في الحاضر وللأجيال في المستقبل، والحديث عن دور القطاعات الثالث في التنمية المستدامة يطول، وبشكل مختصر فإن مثلث التنمية في الدولة الحديثة يتكوّن من القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الثالث، ولهذا تعد مؤسسات القطاع الثالث شريكاً أساسياً ومكملاً في جميع عمليات التنمية بكافة أبعادها، ويمكن اعتباره مسددًا ومكملاً وموجهًا لهذين القطاعين وتعمل على سد ثغرات وتعالج التقصير، ويقوي نفوذهم ويكسبهم قوة اقتصادية وسياسية.

هذا من جانب ومن جانب آخر تسهم مؤسسات القطاع الثالث في التنمية الاجتماعية وعلى وجهة الخصوص التنمية في العنصر البشري، فلقد أشارت دراسات وأبحاث معاصرة إلى أهمية العنصر البشري كعامل أساسي في عملية التنمية، فأسباب التخلف والفقر الذي تعيشه المجتمعات المعاصرة بسبب ضعف الاستثمار في ترقية الكفاءات البشرية عن طريق الانفاق على الخدمات الاجتماعية وكفاية أسباب المعيشة، من هنا يأتي دور مؤسسات القطاع الثالث في تلبية هذه الأغراض والموازنة بينها، بحيث تحقق مصلحة المجتمع أولاً على المستوى القطاعي بإشباع حاجات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وثانياً على المستوى الشمولي بحيث تتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجة للارتقاء بالكفاءة البشرية.

وكما أسلفنا يمثل القطاع الثالث شريكاً للقطاعين الآخرين في عملية التنمية المستدامة، حيث بلغت المساهمات الخيرية في أمريكا - كما ذكرها عمر نصير بركاتي الشريف في كتابه -حوالي (٢٤١) بليون دولار سنة ٢٠٠٤، وهي تمثل حوالي ٢,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، وقفز المبلغ إلى (٢٩٥) بليون دولار سنة ٢٠٠٦، أي أنه بلغ تبرع الفرد ٢,٢٪ من متوسط دخله الصافي بعد خصم الضريبة مقارنة بـ ١,٨٪ لسنة ٢٠٠٤، أما على المستوى العربي فقد وصلت قيمة التطوع على أقل تقدير إلى (٢٦٤٢,٢٤٠) جنيه في مصر بحساب ٦,٤٪ من المصريين يتطوعون، في المملكة العربية السعودية فكل ريال يستثمر في الجهود التطوعية سيكون عائده الاقتصادي ٥ ريالات تقريباً في التخصصات الاجتماعية، وفي الأردن قدر عدد المتطوعين بـ (١٠٠٠٠) متطوع، وقد وصل إسهامهم بحوالي (٣٣) مليون دينار.

• نعم أستاذي الكريم، هناك من يتساءل.. كيف يتم تمويل مؤسسات القطاع الثالث رغم أنها غير ربحية؟

تشكل قطاعات المجتمع المختلفة، مصادر خصبة لتمويل برامج وأنشطة ومشاريع مؤسسات القطاع الثالث، وبين هذه المصادر القطاع الخاص وخاصة الشركات الفردية فهي أهم الروافد المالية لهذه المؤسسات، كذلك المصادر الدولية هي الأخرى من الموارد الهامة في تمويل القطاع الثالث (وهذا المصدر يقع تحت تأثير المتغيرات الدولية والسياسية)، كما تعتبر الزكاة أيضاً من المصادر المالية الرافدة والداعمة للعمل في المؤسسات، أيضاً تشكل الأوقاف مصدر مهم للاستقرار المالي لمؤسسات القطاع الثالث، وعموماً تعاني مؤسسات القطاع الثالث ضعفاً مادياً واعتماد الموارد المالية أساساً على التبرعات والهبات، وهذا يدفعها دائماً إلى الاعتماد على المتبرعين وتلبية رغباتهم، وأحياناً ربما تكون هذه الرغبات مخالفة لسياساتها وربما للأهداف والاستراتيجيات التي تتبناها المؤسسة، وهو واقع من يعتمد على غيره في تمويل نشاطاته.

ويختلف الأمر تماماً في حال اعتماد المؤسسات على تمويل نفسها من خلال وجود الأوقاف والاستثمارات الخاصة للتدعيم الذاتي، كما أنها ستجد مناخاً لرسم استراتيجياتها وأهدافها وسياستها بصورة مستقلة، وهذا يدفعها إلى تحديد أولوياتها وإنفاق مواردها في تنفيذ هذه الأولويات.

• هناك من يرى بأن مؤسسات القطاع الثالث في اليمن ساعدت على حل الكثير من المشكلات، ما رأيك، وكيف تم ذلك؟

اليمن تواجهه أزمات سياسية واقتصادية وبيئية وسكانية وثقافية واجتماعية، ولقد استطاعت مؤسسات القطاع الثالث التدخل في الكثير من المجالات التي لم تعد الدولة اليوم قادرة على التدخل فيها واستطاعت استيعاب المساعدات والهبات والتي غالباً ما يُحرم منها الشعب اليمني بسبب عدم جاهزية الحكومات المتتالية، أو عدم كفاءة وفعالية برامجها ومشاريعها التنموية والإغاثية في العديد من المجالات، وساهم القطاع الثالث بشكل فعال في استتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي، وذلك من خلال كفاءة التخفيف من وطأة الفقر والبطالة على ملايين من المواطنين، وهذا بدوره يُخفف من آثار الاحتقان والتوتر الذي يؤدي إلى إشعال النزاعات المسلحة في كثير من الأحيان في اليمن، والمتتبع لدور مؤسسات القطاع الثالث في اليمن يجد أنها كانت لها دور في التعليم العام والعالي والتدريب المهني، ومعالجة البطالة والحد من الفقروتقديم منح العطاء للمحتاجين، وكذا دعم القطاعات الحكومية ورعاية الطفولة المبكرة ورعاية الايتام، إلى جانب الرياضة و الترفيه ومعالجة مشكلات المراهقة لدى الشباب، وفي الطوارئ والمرض والعجز، وفي الثقافة والصحة، والخدمات الاجتماعية والإعاقة والإغاثة ورعاية الأطفال, وخدمات الأسرة والشباب وكبار السن، وخدمة البيئة أي المحافظة على البيئة.

• كلمة أخيرة تود قولها للقائمين على مؤسسات القطاع الثالث ونصيحتك لهم في أمر التخصص؟

إن مجتمعنا يمتلك كل مقومات النجاح لمؤسسات القطاع الثالث، سواء في التشريعات الدينية من تطوع وتبرع وزكاة وأوقاف، أو من رغبة قوية وثقافة واعية بأهمية العمل الخيري، إضافة إلى ما نمتلكه من ثروات وإمكانات قوية وكافية للمنافسة، وهذا خير رأس مال اجتماعي ينتظر من يستثمره ويوظفه لخدمة المجتمع نفسه, والجمعيات الخيرية هي الأقدر على القيام بهذا الدور، كما أن التخصص في عمل المؤسسات والتنسيق فيما بينها هو أحد دعائم عملها، وأيضاً الجودة بالنسبة للمؤسسات ضرورة لا غنى عنها لإحداث نقلة نوعية في أعمال هذه المؤسسات لتحقيق أكبر قدر من الأهداف من خلال منظومة من البرامج المتطورة والجادة.

وأخيراً وبدعم من الإدارة السياسية سوف يصبح هذا القطاع قادراً على وضع نفسه والدولة في موضع المنافسة الحضارية لدول العالم.

وداع وشكر:

وعند الوداع.. شكرنا الأستاذ محمد الصبّان على حسن استقباله وحديثه الشيق معنا وهو على مكتبه الذي يبعث الراحة في نفس الناظر إليه لتنظيمه، صافحناه على أمل اللقاء به في مرات قادمة.. ابتسم لنا بابتسامته المعروفة النابعة من قلبه الصادق قائلاً: "نلتقيكم بإذن الله في مرات قادمة".

مؤسسة العون للتنمية
AL-AWN FOUNDATION FOR DEVELOPMENT

دراسة احتياجات المجتمع وحل مشكلاته

مواقع التواصل الاجتماعي
وأهميتها لمنظمات المجتمع المدني

عبدالله باخريصة

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي اليوم من أهم وسائل الإعلام انتشاراً وتأثيراً لما لها من خصائص وامتيازات جعلتها الوسائل الأكثر تأثيراً في الفرد، ومن أهم تلك الخصائص سهولة استخدامها وتدعيمها بإمكانيات ربما لا تتوفر في وسائل الإعلام القديمة أو التقليدية.

ويأتي هذا الاهتمام في ضل تزايد المستخدمين لها حول العالم في شتى مجال الحياة من قبل الأفراد أنفسهم أو الشركات والجهات الحكومية والعامة أو الخاصة، وهذا الأمر حتّم على صنّاع تلك الوسائل ومالكيها للبحث باستمرار عن تطويرات وتحديثات تواكب تطلعات المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، وبالمقابل زيادة الدخل المادي لتلك الشركات واستفادتها من قواعد البيانات الهائلة للمستخدمين.

ولأهمية مواقع التواصل الاجتماعي والتي أصبحت ضرورة من ضروريات الحياة، لجأت الكثير من المؤسسات الخاصة إلى استخدامها في نشر أخبارها وصورها ونشاطاتها والترويج عبرها للجمهور المستهدف، وهي الخطوة التي أجبرت الجهات الحكومية فيما بعد على استخدام تلك المواقع أيضاً بشكل أكبر و أوسع.

مؤسسات القطاع الثالث المدنية كانت تعاني ومنذ فترة طويلة من ضعف أو عدم إيصال رسالتها وأخبار فعالياتها إلى الجمهور بشكل سريع وسهل، وربما نقول بأنها عانت كثيراً من حارس البوابة القائم على رأس الإعلام التقليدي وابعاد أخبارها الخاصة وعدم السماح بنشرها إلا في حالات معينة وأوقات ضيقة، مما أجبر مؤسسات القطاع الثالث على البحث عن وسائل أخرى للاستفادة منها والنشر بحرية دون رقيب، فلجأت إلى مواقع التواصل الاجتماعي وانتشرت عبرها بشكل لم تكن تتوقعه سابقاً، مما نتج عنها حضور في الإعلام وتحشيد للجمهور وإيصال للرسالة بكل يسر.

لقد استغلت الكثير من مؤسسات القطاع الثالث مواقع التواصل في نشر وترويج نشاطاتها المختلفة، كما ساعدت المواقع الاجتماعية المؤسسات المدنية المتخصصة في مجالات معينة من الوصول إلى هدفها وجمهورها الدقيق، كما أعطت مساحة كبيرة وواسعة في نشر كل ما لديها من مواد مكتوبة أو مسموعة أو مرئية تحقيقاً لأهدافها ورسالتها المرسومة من قبل القائمين عليها والمؤسسين لها، دون تكاليف باهظة أو جهد مضاعف.

وعلى ذلك تتبين أهمية مواقع التواصل الاجتماعي بالنسبة لمؤسسات القطاع الثالث في العالم، بل بات من الضروري جداً استخدام هذه المواقع الاجتماعية من قبل تلك المؤسسات، فيما يمكن للمؤسسة عرض ما لديها من إنجازات لجمهور عريض من الناس المستخدمين، كما أن بإمكانها الترويج والتسويق لنشاطاتها للحصول على شراكات مع جهات مماثلة في أنحاء العالم، إلى جانب كسب المزيد من الجمهور والمستهدفين وتحويلهم إلى عملاء ومناصرين حقيقيين حين الاحتياج إليهم في المناسبات أو الحملات المجتمعية المختلفة.

العون

علاج مشكلات المجتمع
وتلبية احتياجاته
المتجددة

مؤسسة العون للتنمية
AL-AWN FOUNDATION FOR DEVELOPMENT

من أخبار العون

وزراء الإدارة المحلية والصحة والشؤون الاجتماعية يشيدون بالعون بعد زيارة لمقرها بمدينة المكلا

استقبلت مؤسسة العون للتنمية في منتصف أكتوبر ٢٠١٦م بمقرها بمدينة المكلا وزير الإدارة المحلية عبدالرقيب فتح، ووزير الصحة العامة والسكان الدكتور ناصر باعوم، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة سميرة خميس عبيدة، ضمن زياراتهم الميدانية لمرافق الدولة ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة بالمحافظة.

وأشاد الوزراء بالدور الريادي الذي تبذله مؤسسة العون للتنمية بالمكلا في دعم وتمويل قطاعات التعليم والصحة والتنمية البشرية في محافظة حضرموت ومحافظات الجمهورية.

واطلع الوزراء الثلاثة من المدير العام التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية عبداللاه عبدالقادر بن عثمان إلى شرح مفصل عن الأنشطة والبرامج والأهداف والاهتمام بالتنمية البشرية والاحتياجات المجمعية العاجلة التي تنفذها المؤسسة وهي ستة مجالات، من أبرزها مجال التعليم بأنواعه المختلفة والتي تخصص له ٧٠٪ من ميزانية المؤسسة، وقطاع الصحة والشباب والمرأة وغيرها من المجالات، إلى جانب الإغاثة العاجلة.

واستعرض بن عثمان جملة من المشاريع التي نفذتها وتنفذها المؤسسة في مختلف القطاعات الخاصة بتأهيل كوادر التربية والتعليم في محافظة حضرموت والجمهورية، وتحسين البيئية المدرسية من ملاعب ومعامل حاسوب ودمج التقنية في التعليم بإدخال برامج إلكترونية لمدارس المحافظة، منوهاً إلى أن المؤسسة تشرف على مدارس سالم بن محفوظ الأهلية بمدينة الهجرين التاريخية بمديرية دوعن، وهي مدرسة نموذجية على مستوى الجمهورية يدرس بها أكثر من (١٠٥٠) طالب وطالبة، حيث تتحمل المؤسسة كافة النفقات الخاصة بها، مشيراً إلى أن المؤسسة لديها تجربة فريدة في تأهيل معلمات الريف، حيث عملت على تأهيل (٣٢) معلمة من مديرية دوعن، إلى جانب دعم أكاديمية الموهوبين بسيئون والتي حققت إنجازات محلية وعربية ودولية آخرها إحراز فريق الأكاديمية الميداليتين الذهبيتين في معرض (ITEX) العالمي للاختراعات بماليزيا، الذي نظم خلال الفترة من ١٢ - ١٤ مايو الماضي.

وفي مجال التعليم العالي نوّه بن عثمان إلى أن المؤسسة قامت ببناء مركز التطوير الأكاديمي بجامعة حضرموت وكذا دعمها لجانب تدريب وتأهيل منتسبي وهيئة التدريس بالجامعة إلى جانب مساهمتها في دعم المؤسسة الصحية واعتماد الميزانية التشغيلية مؤخراً لمركز الأورام في كل من المكلا وسيئون تحت إشراف مؤسسة حضرموت لمكافحة السرطان، مضيفاً بأن من مشاريع العون المجتمعية التي تخدم الناس مشروع مياه وادي حجر ومشروع مياه الهجرين بدوعن، إلى جانب الدعم لحملات مكافحة الحميات الفيروسية كالضنك والملاريا، وتمويل المخيمات وبرامج الطبيب الزائر وآخرها المخيم الطبي في محافظة تعز.

بدورهم ثمّن الوزراء الثلاثة دور المؤسسة وإسهاماتها في خدمة المجتمع بحضرموت ومحافظات الجمهورية والتي أسهمت بشكل فاعل في تخفيف كثير من الأعباء عن الدولة، مؤكدين استعداد الحكومة تقديم كافة التسهيلات للمؤسسة للقيام بتنفيذ أي مشاريع في الصحة وخاصة في مأرب التي تحتاج إلى مستشفى ميداني، والتنسيق مع مركز الملك سلمان لدعم مكافحة حمى الضنك والملاريا، منوهين بضرورة العمل والتنسيق مع السلطة المحلية بالمحافظة على العمل في إضفاء صورة ولمسة جمالية لمدينة المكلا من خلال تفعيل دور الإصحاح البيئي من هذه المشاريع في ايجاد فرص عمل للشباب وبما يسهم في تحسين الصورة الجمالية للمحافظة، وكذا اعتماد جزء من الإيرادات المحلية وتخصيصها للنظافة بما يساعد في القضاء على الأمراض والحد من انتشارها.

وفي نهاية الزيارة قام الوزراء بجولة في أقسام مؤسسة العون وأبدوا إعجابهم الشديد بمستوى التنظيم وحسن الإدارة والعمل بالمؤسسة.

رافقهم مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بساحل حضرموت سعيد باموسى، ومستشار محافظ حضرموت لشؤون الإغاثة رياض بن طالب ومنسق اللجنة العليا للإغاثة جمال بلفقيه.

تمويل العون.. "الموهوبين" بسيئون تختتم مونديال الرياضيات برعاية وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالله لملس

تخرج (٦١) طالباً وطالبة من طلاب الصفين الأول والثاني بثانويات حضرموت الوادي والساحل والمهرة وشبوه المشاركين في مونديال الرياضيات الثالث الذي نظمته أكاديمية الموهوبين بسيئون، بتمويل من مؤسسة العون للتنمية وبرعاية وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالله لملس.

وفي الاحتفال الذي أقيم بهذه المناسبة في مدينة سيئون، هنأ وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء عصام حبريش الكثيري باسم السلطة المحلية بالمحافظة جميع الطلاب الخريجين من هذا المونديال، شاكراً كل المؤسسات والجهات التي تسهم في دعم التعليم بالمحافظة للانطلاق نحو مستقبل أفضل تقوده عقول متفتحة ومدركة لمتطلبات المرحلة وكيفية التعامل الايجابي معها.

ودعا الوكيل مكاتب الوزارات في المحافظة إلى خلق مزيد من التعاون والتكامل والعمل التشاركي فيما بينها ونظرائهم في المحافظات المجاورة من أجل خدمة أبناء هذه المحافظات في كافة المجالات المرتبطة بحياة الناس اليومية.

وأكد مدير المشاريع بمؤسسة العون للتنمية المهندس محمد سالم الصبان حرص مؤسسة العون للتنمية على الاهتمام بالتعليم وبناء القدرات وخصصت نحو (٧٠٪) من إنفاقها في هذا الجانب ونفذت العديد من المشاريع في مجال التعليم سواء كان على مستوى اليمن عامة أو على مستوى حضرموت بصورة خاصة، إدراكاً من القائمين على المؤسسة بأهمية التعليم ودوره في نهضة الأمم.

وتطرق الصبان إلى عدد من المشاريع التي تقوم بتنفيذها المؤسسة ومنها الدراسة الخاصة بتحديد احتياجات التعليم في حضرموت لتتحدد ملامح العمل أمام السلطة المحلية ومكاتب تربية ومنظمات المجتمع المدني، للعمل المشترك لسد الثغرات الموجودة في مسار العملية التربوية والتعليمية للارتقاء بمجال التعليم في بلادنا وفي حضرموت والوادي بصورة خاصة.

من جانبه أوضح مدير عام مكتب وزارة التربية والتعليم بالوادي والصحراء الدكتور محمد أحمد فلهوم ومدير أكاديمية الموهوبين بسيئون أنور علي باشغيوان أن دعم هذه المسابقات التعليمية هو بمثابة دعم للطلاب لوضعهم أمام المحاكات المفترضة التي تواجههم في المستقبل وتسهم في تطوير مداركهم وتنمي قدراتهم لمواجهة تحديات الواقع.

وتطرقت الكلمتان إلى أهمية الشراكة العملية بين الجهود الرسمية والمجتمعية والتي أثمرت في دعم تأسيس البنى الأساسية في التعليم النوعي والذي يعول عليه الجميع في أن تنجح مخرجاته بدعم الجهد الوطني العام في إيجاد مؤسسات ترعى الموهوبين وذووا القدرات الغير محدودة من الطلبة والطالبات وتكون قادة على تلبية متطلباتهم التعليمية من المناهج والوسائل والإدارة والتمويل .

حضر الاحتفال وكلاء المحافظة المساعدين المهندس هشام محمد السعيدي، وسالم يسلم بن شرمان، ومدراء عموم عدد من المديريات ومكاتب الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات والطلاب والطالبات المشاركين، وعدد من أولياء الأمور والمسئولين والعاملين في الحقل التربوي بالوادي والصحراء.

العون تبحث مع world links بالأردن سبُل استكمال برنامج التنمية المهنية للمعلمين

بحث المدير التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية الأستاذ عبداللاه بن عثمان مؤخراً بالعاصمة الأردنية عمّان مع القائمين على منظمة world linksالشريك التعليمي للعون بالمملكة الهاشمية الأردنية، سبل استكمال برنامج التنمية المهنية للمعلمين لدمج التقنية في التعليم في كل من صنعاء وعدن وحضرموت.

وخلال اللقاء استعرض الأستاذ عبداللاه جهود مؤسسة العون للتنمية وإنجازاتها الماضية في هذا المجال، كما بحث مع منظمة world links آفاق جديدة لبرامج دمج التقنية في العملية التعليمية المستندة على المنهجية المتميزة لبرنامج التنمية المهنية للمعلمين، لتحقيق مبدأ الاستدامة التعليمية.

التنمية المجتمعية

العمل الاجتماعي يمثل فضاء رحباً يمارس أفراد المجتمع ولاءهم وانتماءهم لمجتمعاتهم، ومجالاً مهماً لصقل مهاراتهم وبناء قدراتهم . نستعرض في هذا الصدد مجالاتة المتعددة الصحية منها والتعليمية ومشاريع البنية التحتية ونرى النجاحات ماثلة للعيان توحي بصدق وجديّة العمل الاجتماعي ورغبة المجتمع في إحداث التغيير والتنمية.

العبء الاقتصادي لأمراض القلب والأوعية الدموية وسبل مواجهته عالمياً

د. رفعت باصريح

نجح صناع السياسات وأخصائيو الرعاية الصحية في العديد من البلدان في تحقيق انخفاض ملحوظ في معدلات الوفيات الناتجة عن أمراض القلب والأوعية الدموية على مدار العقود العديدة الأخيرة، غير أن هذا الإنجاز لا ينبغي أن يتحول إلى شعور بالرضى والقناعة فيصرفنا عن العمل الذي لا يزال مطلوباً في هذا المجال. ورغم خبرة صناع السياسات بالأعباء الصحية والاقتصادية العالية لأمراض القلب والأوعية الدموية وما ينتج عنها من وفيات يمكن تفاديها، نادراً ما تكون قضية الوقاية من أمراض القلب والأوعية الدموية محور اهتمامهم، وجدير بالذكر أن أمراض القلب والأوعية الدموية تأتي ضمن الأعراض التي تؤدي بحياة الإنسان أكثر من غيرها - مع أنه يمكن الوقاية منها - ومع ذلك لا تلقى الوقاية من هذه الأمراض كبير اهتمام من قبل الحكومات أو المجتمع المدني أو الصحافة العامة على غرار غيرها من الأمراض التي تعد أكثر تهديداً للحياة أو تسبب مخاطر أكبر لصحة الإنسان، مثل السرطان أو الأمراض المعدية كالإيبولا.

من هنا جاء انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات للحصول على نتائج خارج نطاق المقاربات التقليدية في التعامل مع أمراض القلب والأوعية الدموية ومن أجل الإجابة على سؤال محدد: كيف يمكننا أن نساعد صناع السياسات في الحيلولة دون وقوع حالات الموت المبكر نتيجة التعرض للنوبات القلبية أو الجلطات؟

تتسبب أمراض القلب والأوعية الدموية في وفاة (١٧,٥) مليون شخص كل عام، ومعظم هذه الوفيات تكون نتيجة تقدم ملحوظ في الوعي بأمراض القلب والأوعية الدموية والوقاية منها ومعالجتها، إلا أن ثلاثة من بين كل عشر حالات وفاة هذا العام ترجع إلى أمراض القلب والأوعية الدموية.

وقد ترسخ الدور الذي يمكن للأنظمة الصحية أن تؤديه في محاولة تقليل أثر أمراض القلب والأوعية الدموية من خلال الوقاية منها بتطوير أنظمة مكافحة التبغ، وإدارة ارتفاع ضغط الدم والوقاية الثانوية، غير أن التقدم الذي تم إحرازه في تحصيل المكاسب المنتظرة قد طغت عليه التغيرات الديموغرافية، وبالتالي تعطل هذا التقدم، فعلى سبيل المثال جرى تنفيذ العناصر الأساسية في عملية مكافحة التبغ على نطاق واسع، ومع ذلك لاتزال أعداد المدخنين على مستوى العالم في ازدياد كل عام، ومع أن معدلات الوفيات بحسب العمر قد تضاءلت، فإن أعداد الوفيات بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية لا تزال تتزايد، وتزداد وتيرتها في الدول النامية، وفي الوقت ذاته فإن الإرادة السياسية للتغلب على هذه التحديات غالباً ما تكون غير كافية وتفتقر للإحساس بالضرورة الملحة.

ان أمراض القلب والأوعية الدموية وباءً عالمياً، فهي السبب الرئيسي في حالات الوفاة وانتشار الأمراض على مستوى العالم، كما أنها تصيب جميع المناطق بغض النظر عن مستوى الدخل، لكن الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط هي التي تتحمل العبء الأكبر في آثار أمراض القلب والأوعية الدموية، خاصة من حيث معدلات الوفاة للأشخاص في سن ٣٠ إلى ٧٠ سنة، مع استمرار زيادة هذه المعدلات، من خلال تطبيق استراتيجيات أكثر فاعلية على صعيد الوقاية الأولية والثانوية، وفيما يخص (ماهية) هذه الاستراتيجيات فهي معروفة من خلال التدخلات الفاعلة المستقرة والمبنية على الأدلة غير أن مجرد معرفة ما يتوجب فعلة لا تكفي لضمان التطبيق الفعال على نطاق واسع، فلا تزال (الكفيفة) تستعصي علينا في بعض المناطق ومع سكان بعض الدول.

عبء أمراض القلب والأوعية الدموية

أمراض القلب والأوعية الدموية وباء عالمي، فهي السبب الرئيسي في حالات الوفاة والامراض على مستوى العالم بغض النظر على مستوى الدخل

الشكل : أمراض القلب ،والأوعية الدموية - دعوة لاتخاذ إجراء عالمي

وعلى الرغم من تحيق تقدم كبير في شتى الأصعدة، بما في ذلك إجراءات مكافحة التبغ، والتقدم في خيارات العلاج الطبي والتحسينات في التعامل مع حالات نقص التروية الحادة (الإسكيمية) فإن الوفيات الناتجة عن أمراض القلب والأوعية الدموية ارتفعت بنسبة (٤٠٪) على مستوى العالم خلال الـ٢٥ عاماً الماضية، ومع أن حالات الوفاة بحسب العمر قد انخفضت نتيجة تطور العلاج والتقدم الذي حدث في بعض المناطق الجغرافية من أجل خفض معدل الوفيات المرتبط بعمر معين، إلا أن هذا الأمر قابله زيادة في عدد السكان وارتفاع متوسط الأعمار.

إن الآثار الاقتصادية لأمراض القلب والأوعية الدموية تعني أن الاستثمارات الذكية يمكنها أن تجني ثماراً كبيرة، فتكاليف الرعاية الصحية وفقدان الإنتاجية فقط هي المعضلة، ولكن مكمن الإشكال أن الأمراض غير السارية تفاقم التفاوت، مما يكلف الأسر الأكثر فقراً نسبة أكبر بكثير- من حيث الدخل - مقارنة بالأسر الأكثر ثراءً، علاوة على أنها عامل أساسي في تكبد الأسر خسائر فادحة في دخلها، ووفقاً لتقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع كلية هارفارد للصحة العامة، سوف تتجاوز التكاليف السنوية العالمية تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠م، فالأمراض غير السارية مثل أمراض القلب والأوعية الدموية تزيد من حدة الفقر، وبالتالي فللحد من أعباء الأمراض غير السارية سوف يدعم التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تعزيز صحة الإنسان.

دأبت المنظمات الدولية للتأكيد على أهمية تقليل معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية باعتباره قضية ينبغي للحكومات الوطنية وضعها في مقدمة أولوياتها، كما أكدت على الضرورة الملحة لهذه القضية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالأمراض غير السارية في ٢٠١١م، والإطار العالمي لرصد الأمراض غير السارية التابع لمنظمة الصحة العالمية في ٢٠١٣م، والأهداف الإنمائية المستدامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥م.

ورغم حجم المشكلة والاعتراف بها من جانب المنظمات الدولية الكبرى فإن أمراض القلب والأوعية الدموية لا توضع دائماً في مقدمة جداول الأعمال السياسية الوطنية كما ينبغي، وهناك العديد من الأسباب التي تقف وراء ذلك:

- يتطلب الحد من انتشار أمراض القلب والأوعية الدموية ومعدل الوفيات الناجمة عنها تعاوناً بين الوزارات الحكومية مثل الصحة، والمالية، والغذاء والزراعة، والنقل والتعليم، والخدمة الاجتماعية والرفاهية، وهو الأمر الذي يغيب في أغلب الأحيان.
- تتطلب الاستجابة الفعالة اتخاذ إجراءات منسقة بين قطاعات المجتمع التي تعمل غالباً في إطار تحقيق مجموعة متعددة من الأهداف، بما في ذلك الحكومات وقطاع الصناعة (الشركات متعددة الجنسيات في مجال الصناعات الدوائية والأغذية والمشروبات وكثير من القطاعات الأخرى) والنظام الصحي وعامة الناس والمجتمع الأكاديمي.
- هناك غياب لاعتبار هذه القضية ضرورة ملحة لأن هذا الوباء يتطور ببطء ويبدو أنه لا يثير استجابة مبعثها الفزع على غرار وباء الأنفلونزا أو غيره من حالات انتشار الأمراض المعدية (مقارنة بالاستجابة مؤخراً لفيروس زيكا والإيبولا، إضافة إلى ردود الفعل السابقة تجاه مرض السل الذي قاوم العديد من الأدوية أو مرض الإيدز).
- توزع المسؤولية تجاه أمراض القلب والأوعية الدموية على قطاع الصحة والصحة البيئية والطب والجهات التنظيمية، مما أدى إلى عدم وضوح في تحديد جهة المسؤولية، وحالة من الجمود وظهرت الصوامع المؤسسية، وفي بعض الحالات اتجه الاستثمار إلى التركيز على العلاج في مرحلة ما بعد الإصابة بالمرض، وليس الوقاية منه.
- يواجه صناع السياسات معارضة من مجموعات الضغط القوية، بما فيها صناع التبغ.

يتعين على الأنظمة الصحية التي تتولى تنفيذ المبادرات الوقائية صياغة إجابات مناسبة على الصعيد المحلي للأسئلة المتعلقة بتيسير التكلفة والاستدامة (بما في ذلك التفكير في كيفية غرس التغييرات السلوكية وتلك المتعلقة بنمط وأسلوب الحياة).

قامت منظمة الصحة العالمية والاتحاد العالمي للقلب بتقييم المساهمة النسبية المحتملة لتدابير الوقاية من أمراض القلب والأوعية الدموية المختلفة وحددتا ثلاثة مجالات للأولوية لها القدرة الأكبر للتأثير على مدار العقد القادم، والتي تستحوذ معاً على قرابة (٨٠٪) من عبء المرض وحالات الوفاة في الوقت الحالي وتتمثل هذه الثلاثة فيما يلي:

١. تشخيص ارتفاع ضغط الدم وعلاجه.
٢. مكافحة التبغ.
٣. الوقاية الثانوية.

وطبقاً لمنظمة الصحة العالمية والاتحاد العالمي للقلب، يمكن تقليل خطر الوفاة المبكرة بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية بواقع (٢٥٪) بحلول عام ٢٠٢٥م على مستوى العالم إذا تم تحقيق المستهدفات الثلاثة الرئيسية.

القطاع الثالث والفرص السانحة
رؤية مستقبلية

د. محمد عبدالله السلومي

توصل الدكتور محمد عبد الله السلومي في كتابه بعنوان (القطاع الثالث والفرص السانحة، رؤية مستقبلية) والذي يعد مرجعية علمية في محور الدراسات الاجتماعية، إلى أن القطاع الثالث - المنظمات غير الحكومية، وغير الربحية، ومؤسسات المجتمع الأهلي والمدني، يعد شريكا أساسياً في جميع عمليات التنمية ومكملاً نقص خدمات القطاع العام (الأول)، والقطاع الخاص (الثاني) للدول الحديثة.

ولا يتوقف عند ذلك، بل يعد هذا القطاع بمؤسساته المذكورة ركنا من أركان الدولة الحديثة يُقوّي الفكرة الرئيسة التي تقوم عليها تلك الدولة سواء كانت فكرة دينية أم مدنية، والقطاع بهذا الواقع الإداري يزرع مشاعر الولاء الوطني ويزيد من الانتماء الحقيقي للوطن، كما يحافظ على وحدته التي قام عليها، وبالتالي تتعزز السيادة الوطنية بكل صورها الداخلية والخارجية.

ويتناول الكتاب الذي يعد أول مؤلف في المكتبة العربية يصف العمل الخيري والاجتماعي بـ"القطاع الثالث" في لمحة تاريخية وإحصائية، دور القطاع الثالث في التنمية ويخلص إلى نتائج مهمة تعالج عدداً من القضايا الخاصة بالتنمية.

الكتاب بحسب بعض المراقبين يعد من أهم الدراسات الحديثة في مسار تفعيل دور القطاع الثالث في التنمية ورقي المجتمعات لما يحمله من رؤى وأفكار جديدة.

ووفقاً للمؤلف فإن القطاع الثالث، يستطيع أن يقوم بدور النفوذ والتمدد السياسي، لخدمة الأجندة الوطنية، وذلك من خلال أذرعته المؤسساتية العاملة في الداخل أو الخارج، حيث تشكل تلك المؤسسات، قوة إدارية وسياسية لأية دولة، حيث تعد الأذرع الخارجية (المراكز الثقافية والدينية الخارجية)، من أهم أدوات القوة الخارجية لدولها، وتنعكس إيجاباً على القوة الداخلية لها، كما تستطيع الدول من خلالها تسويق أيديولوجياتها. وبقدر ما ترتبط مؤسسات ومنظمات القطاع الثالث بالأيديولوجية الرئيسة لدولها وتكون جزءاً من استراتيجيتها -كما هو حال دول الشمال- تكون القوة الداخلية والخارجية، وبقدر ما تضعف تلك الرابطة أو تغيب تصبح مؤسسات القطاع الثالث معول هدم لإضعاف الحكومة والدولة، ومدخلاً خارجياً أو داخلياً لإضعاف الفكر والثقافة واللغة وأنماط الحياة الاجتماعية، ليكون الإجهاز على الوحدة الوطنية هو الخطوة التالية.

ويعتبر كل ما سبق مؤكداً لفلسفة التقوّي الوطني بمؤسسات القطاع الثالث بأذرعها الخارجية، ويدعم المؤلف نتائجه هذه بواقع مؤسسات القطاع الثالث الغربي وما حققته من إنجازات داخلية وخارجية.

الشراكة والاستقلالية:

يحث المؤلف صناع القرار على محوري الخارطتين العربية والإسلامية، على العمل بسياسة القطاعات الثلاثة للدولة، والتي يبرزها في عدد من المحددات:

* أن يكون قطاعاً من حيث القوة والشمول والعدد بمرجعية مستقلة (مفوضية، أو هيئة عليا أهلية).
* أن يكون قطاعاً ثالثاً كموقع إداري شريك في جميع عمليات التنمية للقطاعين العام والخاص (مستشفيات، جامعات وغيرها).
* أن يكون مستقلاً عن القطاع الحكومي والأحزاب السياسية (مرتبط بدستور الدولة وأساسها الديني أو المدني الذي قامت عليه الدولة، أية دولة).
* أن يتمتع بجميع حقوقه المادية (أوقاف، زكاة، فعاليات التبرعات، ضرائب) باختلاف بين الدول.
* خدماته مجانية أو غير ربحية حسب نوع النشاط وقيمته.

بين الغرب والشرق:

"ستزيد المخاطر على الاقتصاديات المحلية والطبقة الوسطى تحديداً، حينما تستورد دول العالم العربي الليبرالية الاقتصادية (الأسواق الحرة) ولا تستورد أو تعمل بالمنظومة الإدارية المرتبطة بتلك الرأسمالية"

إلا أن المؤلف وفي ثنايا سطور كتابه يحاول الاستدلال في لمحة مقارنة تكررت في أكثر من محور بالكتاب إلى ضرورة استدعاء تجربة القطاع الثالث الغربية، ويأتي ذلك في سياق التحذير من ازدياد المخاطر على الاقتصاديات المحلية والطبقة الوسطى تحديداً، حينما تستورد دول العالم العربي الليبرالية الاقتصادية (الأسواق الحرة) ولا تستورد أو تعمل بالمنظومة الإدارية المرتبطة بتلك الرأسمالية، حيث القطاع الثالث في الغرب كقطاع خدمي خيري أو غير ربحي يوطن الموارد الاقتصادية المحلية، ويحولها في قطاع الخدمات، فالغرب الرأسمالي يعمل بالقطاع الثالث كمضاد حيوي لتلك الرأسمالية الاقتصادية المتوحشة التي تجاوز تقديسها الاقتصاد إلى شراء واستثمار قطاع الخدمات العامة من القطاع العام (الحكومة) مما أضعف الدور السيادي للحكومات والولاء الشعبي لها.

مكونات القطاع:

يشير المؤلف إلى عدد من مكونات القطاع الثالث، إلا أنه يركز على أهم مكون مراكز الأبحاث والدراسات المستقلة عن الحكومات والتابعة للقطاع الثالث، وهذه المراكز لها جهود عظيمة في مسيرة الإصلاح في جميع قطاعات الدولة مثل: (مؤسسة راند البحثية الأميركية)، النشطة في التوجيه العلمي السديد للحكومة الأمريكية، بالنقد البناء ودراسات الإصلاح، ولذا تنفق الدول الغربية مليارات الدولارات على مراكز الأبحاث، (تنفق الولايات المتحدة ما يقرب من ١٨٠ مليار دولار على البحث العلمي سنوياً).

الآفاق المستقبلية:

يؤكد المؤلف في الفصل الخامس "مستقبل القطاع الثالث" نمو ظاهرة الرجوع إلى الأديان عالمياً - الإسلامية وغيرها- على مستوى العالم، والتي تعتبر محركاً سياسياً قوياً لبعض الدول، ولا شك أن الدين عامل تنمية وتقوية لمؤسسات القطاع الثالث على مستوى العالم.

والمؤلف يشير إلى أن بعض القوى السياسية والحكومية تنظر إلى القطاع الثالث نظرة (المصارع الجديد)، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، وبالتالي ستسعى هذه القوى إلى تقليص جهود مؤسسات هذا القطاع، والحد من نشاطها وبرامجها وإضعافها وتهميشها، لكن المؤلف يؤكد أن هذه النظرة ستولد رد فعل عند معظم الحكومات الوطنية، إضافة إلى رد فعل منسوبي هذا القطاع ومؤسساته وهذا ما يقود إلى نجاحه.

ويرى الباحث في هذه الرؤية أنه لكي تتوازن المدخلات والمخرجات عند أصحاب رؤوس الأموال الضخمة، فإنه لا بد من وعاء استيعابي للمخرجات من خلال البذل والعطاء لصالح العمل الخيري، كأوقاف وتبرعات وإعانات -باختلافها في الدوافع الدينية والإنسانية لدى البشرية- وهذا ما ينمو عند الأثرياء والشركات بشكل واضح، حيث عمد الأثرياء إلى افتتاح مؤسسات مانحة متخصصة بالأعمال الخيرية والإنسانية كمُخْرج رئيسي للمدخلات الضخمة (مؤسسة بيل غيتس وزوجته ميلندا، وارن بافت، مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية).

"لكي تتوازن المدخلات والمخرجات عند أصحاب رؤوس الأموال الضخمة، فإنه لا بد من وعاء استيعابي للمخرجات من خلال البذل والعطاء لصالح العمل الخيري، حيث عمد الأثرياء إلى افتتاح مؤسسات مانحة متخصصة بالأعمال الخيرية والإنسانية كمُخْرج رئيسي للمدخلات الضخمة"

كما أن الشركات والبنوك أصبحت تسعى عالميا نحو تحسين السلوك بتحملها بعض المسؤوليات الاجتماعية تجاه مجتمعاتها، (منتدى المسؤولية الاجتماعية للشركات/ الأردن).

ويضيف المؤلف: حزمة مشكلات ستساهم في مستقبل القطاع الثالث وهي أن الحروب الاستباقية أضافت مشكلات أخرى في زيادة أعداد اللاجئين والمهاجرين، إضافة إلى عدم التزام كثير من الدول بمسؤولياتها تجاه الفقر والبطالة والكوارث، وعدم وفاء بعضها الآخر بالالتزامات الإغاثية للكوارث والحروب، وعجزها عن معالجة الحالات المرضية المتزايدة على المستوى العالمي، وازدياد الفجوات في دخل الفرد بين دول الشمال والجنوب، وضعف مستوى العدالة الدولية، وغيرها من التجاوزات، كل ذلك يعتبر عوامل دافعة للشعوب للبحث عن وسائل لتحقيق العدالة والسلام وحقوق الإنسان والبيئة، والملاحظ أن الشعوب العالمية تجد بغيتها لتحقيق ما سبق من خلال إنشاء المنظمات والمؤسسات المستقلة التي تأخذ على عاتقها بعض جوانب العلاج والتنمية.

التخصص في عمل مؤسسات القطاع الثالث ضرورة حتمية يفرضها الواقع

كثيرة هي منظمات المجتمع المدني العاملة في النطاق المحلي والعالمي، وهي تعد الشريك الأساسي لمؤسسات الدولة في البناء والتوعية والإرشاد نحو رقي المجتمع والوصول به إلى مصاف المجتمعات الواعية بحقوقها وحقوق أفرادها، وقد ساعدت هذه الكثرة من المنظمات المجتمعية في احتواء العديد من الفئات المختلفة، مما زاد من أهميتها والعمل على تأسيس أخرى بما يخدم المجتمع ومجالاته.

ومع هذا الازدياد الملحوظ في الآونة الأخيرة لمؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الثالث، برزت مشكلة العشوائية لدى البعض منها في الاستهداف الجيد للشريحة المناسبة، نظراً لعدم التخصص الدقيق لمجال عملها، مما حتّم أن تتخذ كل مؤسسة مجتمعية وجهتها المطلوبة وفئتها المناسبة، وهو ما ظهر بمصطلح "التخصصية" في مجالات عمل مؤسسات القطاع الثالث.

وحول موضوع "التخصصية" ودوره وفائدته على مؤسسات القطاع الثالث في حضرموت واليمن بشكل عام، استطلعنا رأي عدد من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالاتها وتخصصاتها المختلفة، وخرجنا بالاستطلاع التالي.

استطلاع: هيئة التحرير

في بداية جولتنا ولمعرفة أهمية التخصص بالنسبة لمؤسسات القطاع الثالث في اليمن تواصلنا مع عدد من الموظفين والقائمين العاملين في تلك المؤسسات، وسألناهم عن أهمية التخصص بالنسبة لهم كقائمين على مؤسسات القطاع الثالث،

حيث قالت الأخت جيهان باوزير

منسق مجموعة التعليم الفرعية – عدن:

أن التخصص تكمن أهميته في تمكين الشخص من التركيز على عمله, والتخطيط الصحيح له وإنجازه بأكثر جودته, إلى جانب أنه طريق ووسيلة للتطوير الوظيفي والمعرفي.

وقال الأخ صالح عمرباناعمة

مشرف مكتبي عدن وحضرموت بمؤسسة طيبة للتنمية حول أهمية التخصص بالنسبة لمؤسسات القطاع الثالث:

بأن أهمية التخصص تكمن في إتاحة الفرصة للمؤسسات والمنظمات العاملة في مجالها للإبداع والتميز والإتقان في عملها، وتنفيذ برامجها بجودة عالية وأكثر مهنية.

فيما قال الدكتور منير سيف – صنعاء:

أن التخصص مهم جداً في حياة أي مهني، والتشتت هو عدو الإبداع، فعندما تكون متخصصاً في مجال ما تبذل كل جهدك فيه يتطور ويتقدم منتجك الذي تخصصت من أجله، وأضرب مثال في الولايات المتحدة الأمريكية، معظم الشركات العملاقة تخصصت في مجال واحد وتطورت وأبدعت مثل مايكروسوفت Microsoft، Apple حتى الشركات الأخرى في مجالات متعددة تجدها متخصصة، حتى في مجال الرياضة تجد أن الرياضيين في العالم المبدعين هم من كرس حياته فقط في لعب كرة القدم بينما نحن العرب فاشلون تجد اللاعب يعمل في تخصصات مختلفة والرياضة هي جزء من وقته، ولذلك الرياضة العربية لم ترتقِ إلى العالمية.

وأدلت الأخت سماح الأسد

مديرة مكتب مؤسسة يمنات للمرأة والطفل – صنعاء، برأيها قائلة:

التخصص هو من أهم أسباب التميز والنجاح في أي عمل، فكلما كان عمل المنظمة أو القطاع له تخصص بمجال يسعى لخدمته كلما كان عطاؤه ونجاحه أكبر، وقد تميزت على سبيل المثال مؤسسة يمنات بنجاحها كونها متخصصة في مجال تنمية وتأهيل المرأة والطفل.

بعدها التقينا الأخ علي حسن باشماخ

المدير التنفيذي لمؤسسة صلة للتنمية بالمكلا، وسألناه عن رأيه في أهمية التخصص لعمل مؤسسات القطاع الثالث فأجابنا بالقول:

أهمية التخصص بالنسبة لنا تكمن في تقسيم العمل وتجزئة العملية الانتاجية إلى عمليات فرعية وصغيرة، وتوزيعها على مجموعات من العاملين المتخصصين لأنهم في الغالب يمتلكون الخبرة والمهارة والممارسة المتمكنة والنتيجة بلاشك ستكون سرعة في الأداء مع الإتقان، أضف إلى ذلك أن التخصص يسهّل عملية انتقال المعلومة من وإلى الممول والمنفذ معاً، لذا حرصنا نحن في مؤسسة صلة على أن نكون متخصصين في مجال الصحة والتعليم لكونهما تخصصان يحددان مستقبل كل مجتمع ونهضته المستقبلية.

أما الأخ منصور الجرادي

رئيس مؤسسة وجوه للإعلام والتنمية بصنعاء قال:

التخصص باختصار شديد يعني النجاح بشكل أفضل، ومزيد من جودة العمل والاتقان، لذلك نجد أن العالم المتحضر هو الذي يعطي كل فرد فيه مجال إبداعه وتخصصه، لكي يحقق إنجاز ملموس وينفع به الأمة.

وإعطاء كل إنسان تخصصه ليعمل فيه معناه احترام الذات، وتحفيز الآخر على الإبداع والتطوير، وبناء المجتمع بشكل أكثر تنظيماً وعن علم وفهم.. لذلك بات اليوم هناك تخصص وهناك تخصص التخصص.. فالأشياء التي كانت في الماضي مدمجة في مجال واحد باتت اليوم أكثر تفرداً وتخصصاً من السابق، لتعدد مجالات التخصص والإبداع والخلق.

التخصص.. تخطيط وارتفاع لسقف التمويل:
أما عن دور التخصص وفائدته بالنسبة لمؤسسات القطاع الثالث في حضرموت واليمن عامة، فالآراء حول هذا الموضوع تباينت أيضاً،

فقد قال الأخ صالح باناعمة:

وعن فائدة التخصص فإنه قد أفادنا كثيراً في مؤسسة طيبة، حيث حصلنا على ثقة الكثيرين من الشركاء والمانحين لبرامج المؤسسة في الصحة والتعليم، مما جعلنا منظمة متميزة في برامجها التي تقدمها للمجتمع.

وأفادنا الدكتور منير سيف بالقول:

أن التخصص أكثر أهمية في القطاع الثالث، لأنه يجعل من صاحب العمل التركيز أكثر في منتجه، وأكثر ما نعانيه نحن هو عدم التركيز على التخصص في القطاع الثالث والذي يشمل العمل الخيري والمنظمات غير الحكومية، فتجد أن المنظمة تتشعب في تقديم خدماتها، وأحياناً تجد أن هذا القطاع يقوم بمهام متعددة وينسى أحياناً الهدف الرئيس الذي أُسس من أجله، ولذلك نجد أن مؤسساتنا لا ترتقي إلى المعايير الدولية، بسبب أنها لم تركز في إنجاز مهمة واحدة وبالمعايير الدولية المحددة، ولا ضير أن تقوم تلك المؤسسة بعد أن تنجح في مهمتها الأولى أن تنوع في نشاطاتها بالتدريج وتدريب كادر لكل نشاط حتى يقوم بالمهمة بنجاح.

أما الأخ علي باشماخ أفادنا قائلاً:

لاشك أن نمو المجتمعات يتعلق باعتماد مبادئ التخصص في العمل وتطبيقه على جميع عمليات الإنتاج، وقد أكد هذه المقولة الاقتصادي الانجليزي الشهير (آدم سميث) في كتابه (ثروة الأمم)، وقد ظهر نظام التخصص بعد التطور الهائل الذي شهده العالم في شتى المجالات بما في ذلك مؤسسات القطاع الثالث، لأن مؤسسات القطاع الثالث أصبحت في تزايد يومي وبشكل مخيف نوعاً ما وبات المجتمع يكره النسخ المتكررة وينظر لها نظرة ازدراء، بل وصل الحد عند بعضهم بأن أعتبرها من الموضة!! لذا وجب على مؤسسات القطاع الثالث أن تؤمن بمفهوم التخصص في زمن التعدد.. لأن ذلك سيسهم في تحقيق العديد من الأمور أهمها: توزيع الأعمال بين المؤسسات، وزيادة إتقان العمل حسب التخصص مما يؤدي إلى زيادة المعرفة اللازمة بالتخصص، كما يزودهم بمهارات جديدة واكتشاف في آليات العمل، إلى جانب ازدياد فرص التمويل، حيث هناك من يرغب في التمويل المحترف، وتحديد النتائج بدقة وكفاءة وانتشار لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل باحترافية.

بعدها انتقلنا إلى الأخ منصور الجرادي، وسألناه عن رأيه في هذا الشأن فقال:

التخصص أكثر أهمية في هذا القطاع – القطاع الثالث - كما هي مهمة جداً في القطاع الخاص والعام، ولكن لأهمية وجود مؤسسات مجتمع تخدم بشكل أفضل، وتراقب الجهات الأخرى بشكل أعمق لا بد من التخصص المتفرد، والأكثر إتقان وفهم ودراية ببواطن العلم والمجال الذي تعمل فيه.

لذا فإن مؤسسة إعلامية مثلاً ستكون أكثر إبداعاً في إنتاج المادة الإعلامية وفي تطوير الخطاب الإعلامي، وفي توجيه الرسالة الإعلامية وفي البحث والدراسة الإعلامية وفي التنمية الإعلامية، من مؤسسة مختصة مثلاً بالحقوق والحريات في هذا المجال والعكس.

وبلا شك يزداد الأمر أهمية عندما تتخصص المؤسسات في المجالات الصحية والطبية والنفسية والاقتصادية وغيرها، والتي تحتاج إلى علم خاص واطلاع مستمر وبحث مواكب.

ومن الملاحظ في عالمنا العربي وفي اليمن على وجه الخصوص وجود ازدواج كبير في عمل المنظمات والقطاعات التي تنتج، لنجدها تبيع الكتب في سوق السمك وتبيع الحطب في سوق الفاكهة، وهو أمر أخّر من أدائها وحدّ من تطورها كثيراً، بل وجعلها مجرد نسخ مكررة لبعضها وعبء على المجتمع.

فيما قالت الأخت جيهان باوزير:

التخصص يفيد المؤسسات المدنية، وأرى بأن أهم أسباب ضعف العمل الإنساني لدى مؤسسات المجتمع المدني هو عدم تخصص العاملين في قطاع محدد وازدواجية عملهم، وهذا يؤدي إلى مخرجين، أولهما مخرج خاص بمؤسسات القطاع الثالث حيث ضعف النتيجة المرجوة, والتخطيط العشوائي وعدم التركيز على الجودة (الكم وليس الكيف), وكذا الاعتماد على العمل الوقتي وليس المخطط وعدم متابعة الأثر والتقييم.

وتظل المؤسسة الغير متخصصة في وضع جمود مهما مر بها من وقت وتنفيذها للبرامج، كما أن عدم وجود طاقم متخصص في جوانب محددة بالمؤسسة لإعطاء أقصى استفادة للعمل الإنساني ولتطوير المؤسسة ككل.

وأضافت باوزير قائلة:

المخرج الثاني هو عدم تركيز العاملين في اتجاه محدد ومخطط بسبب عدم تأهيلهم في مؤسسات القطاع الثالث بشكل مؤسسي ومحترف مهما مر من وقت، وهو ما ينتج عن عدم الاستفادة من الدروس والمعوقات التي ربما تعترض عمل تلك المؤسسات, والاعتماد على الارتجالية والخبرة المتراكمة دون تدقيق فيما هو صالح للاستمرار فيه أو التخصصات والمعارف المفقودة في العمل.

وبشكل عام فإن التخصص يساعد في تطوير كلاً من المؤسسة والعاملين فيها من حيث الجودة والتخطيط والمتابعة والتقييم, مما يعكس أثره في ارتفاع وايجابية مؤشرات الأداء والنتائج والتغذية الراجعة من الفئة المستفيدة والمستهدفة من الأنشطة, ووجود كادر محلي متخصص وذو معارف متشعبة يعطي جودة في التقارير المالية والإدارية واللوجستية والبرامجية, وهو ما يعني ارتفاع سقف التمويل.

التخصص.. بناء للقدرات ونجاح للمشاريع:
أما عن التخصص وإفادته في عمل مؤسسات القطاع الثالث،

فقد تحدث الأخ علي باشماخ قائلاً:

أفادنا التخصص في الاختيار أثناء التعامل مع مؤسسات القطاع الثالث، ونحن في مؤسسة صلة للتنمية نحترم التخصص ونحث عليه ولنا الكثير من الشراكات مع منظمات المجتمع المدني المتخصصة، أضف إلى أن التخصص أفادنا في الحد والتقليل من تعثر المشاريع أثناء التنفيذ، أما من الناحية الايجابية فالتعامل مع المتخصصين أعطى لنا نتائج رائعة جداً وما ذلك إلا تحقيقاً لما قيل سابقاً: "أعطي الخبز خبازه"، ونحن في صلة للتنمية نأمل إن شاء الله تعالى أن نكون أحد الشركاء الفاعلين في تنمية منظمات المجتمع المدني المتخصصة للنهوض بها نحو الأفضل.

وأفادتنا حول هذا السؤال الأخت جيهان باوزير قائلة:

التخصص يفيد عمل مؤسسات القطاع الثالث في مسألة التخطيط وبناء القدرات على مدى زمني، والجودة في العمل وإعطاء مساحة للتشاور، كما يفيد أيضاً في تطوير أدوات المتابعة والتقييم وتقديم أداء أفضل بمرور الوقت، بالإضافة إلى التعلم من الأخطاء بقدر الإمكان، وأهم من ذلك فإن التخصص أعطى لنا وقت يسمح لنا فيه بمراجعة العمل والاطلاع.

أما الدكتور منير سيف تحدث قائلاً:

التخصص أفادني في أشياء كثيرة، جعلني أكثر خبرة في مجال العمل، أكثر فعالية في إنجاز الأعمال، أكثر إقناعاً للمستفيدين من خدماتي وتخصصي، أهمها الإلمام بجزئيات العمل والمعلومات التي تفيد فيه، ويمكن للمتخصص تفادي أي مخاطر ضعف قد تحدث له مستقبلاً لمعرفته بتفاصيل عمله ونشاطه ولذلك يشعر به كما يحدث للأم في تربية طفلها، فهي تعرف متى يحتاج إلى الغذاء، والدواء والنوم وقضاء الحاجة، لأنها تتعايش معه كل لحظة.

انتقلنا بسؤالنا هذا عن فائدة التخصص بالنسبة لعمل مؤسسات القطاع الثالث إلى الأخ صالح باناعمة أيضاً، فأجابنا بالقول:

صار التخصص ضرورة حتمية يفرضها الواقع المعاش الذي تمر به البلاد مع وجود العديد من المؤسسات والمنظمات وتنوّع نشاطها ومستوى رقي الخدمات التي تقدمها للمجتمع وتلبية حاجياته الخاصة، إلى جانب الخدمات الاغاثية والصحية والتعليمية والشبابية وغيرها، ودورها التكاملي فيما بينها لاشك بأنها ستحدث نهضة مجتمعية في البلاد، وستصبح شريك ثالث حقيقي في النهضة، وهذه الفائدة الحقيقية التي سينتجها التخصص في نهاية المطاف.

في حين أشارت الأخت سماح الأسد بالقول:

للتخصص فوائد عديدة، إذ أنه يتم من خلاله استغلال الوقت بشكل ممتاز، حيث لا يوجد تشتت في العمل وإنما إنجاز للأعمال بجودة عالية، مما يعطي تميز في المخرجات، وكفاءة في الأداء.

أما الأخ منصور الجرادي فقد أبدى برأيه حول هذا السؤال بالقول:

أفادنا التخصص في أننا حددنا أهدافنا بشكل دقيق، وبالتالي حددنا الطريقة التي رسمناها بوضوح، الأمر الذي ساعدنا على الاستمرار والعمل بطريقة أفضل، كما ساعدنا أيضاً على التطوير والابتكار في كل عام، وهو الأمر الذي وسع من طموحاتنا بطريقة أفضل، وقبل ذلك كله جعلنا أكثر احتراماً لذاتنا وقدراتنا وخبرة في مجالنا.

التخصص.. دراسة للاحتياجات:
في استطلاعنا هذا لم نغفل أيضاً رأي المهتمين والخبراء بمجال مؤسسات القطاع الثالث،

حيث يرى مدير مختبر الشباب بتركيا الأخ زايد المليكي،

بأن أهم أوجه القصور في مؤسسات القطاع الثالث في مجتمعاتنا العربية هو عدم التخصص، إذ يجد المراقب لتوجهات وأنشطة مؤسسات القطاع الثالث عدم التوازن في الدور الذي تقدمه للمجتمع كون معظمها يتجه في مجالات محدودة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الأثر في كثير من الجوانب ذات الاحتياج المجتمعي، وبالتالي فإن التخصص في العمل المجتمعي لمؤسسات القطاع الثالث له أهمية بالغة كونه يأتي من خلال دراسة الاحتياجات المجتمعية ويعالج قضايا محددة بتركيز أكثر وجهد أفضل ونتائج ملموسة وذات أثر.

وقال الأخ المليكي:

أصبح القطاع الثالث ذو أهمية كبيرة للمجتمعات في مختلف أنحاء العالم، في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، وقد لوحظ تزايد عدد المنظمات التي انضمت إلى لجنة المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة (الايكوسوك) التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي أُنشئت لتبادل خبرات وتجارب الدول في كافة مجالات العمل الأهلي الطوعي، وبالتالي فإن التخصص في مؤسسات القطاع الثالث يجعل من (القطاع الثالث) شريكاً فاعلاً وأكثر إيجابية، خصوصاً في الظروف التي تعيشها المنطقة والتي تتطلب جهوداً مضاعفة من كل قطاعات المجتمع، حيث يستطيع القطاع الثالث أن يكون شريكاً أصيلاً شأنه شأن القطاعين العام والخاص، ويأتي دور التخصص في مؤسسات القطاع الثالث كمحور أساسي ومهم في تحديد الاحتياجات المجتمعية، ومن ثم يأتي تخصص مؤسسات القطاع الثالث لمعالجة ومواجهة التحديات وإيجاد الحلول وسد الاحتياجات ضمن توجه محدد وواضح يعمل على تعظيم الأثر المجتمعي.

وأضاف المليكي بالقول:

بالنسبة لنا في مختبر الباحثين الشباب والذي يتخصص في مساعدة الباحثين الشباب في تحويل أفكارهم إلى مشاريع والعمل على بناء قدراتهم، فإن تركيزنا على هذا التخصص ساعدنا في عدم التشتت الذي تعاني منه كثير من مؤسسات القطاع الثالث، وكذلك ساعدنا كثيراً في تحديد الحلول التي سنقوم بتقديمها وكذلك الشراكات الإقليمية والدولية التي تساعدنا في تحقيق رؤيتنا وكذلك تحديد الشريحة المستهدفة التي نعمل معها.

تمكين الشباب

يعد الشباب من أهم الموارد التي يتوجب على كافة مؤسسات المجتمع الحكومية، الخاصة والأهلية الاستثمار فيها من أجل إحداث تنمية متكاملة ومستدامة.

دور الشباب
في التنمية المجتمعية

يلعبُ الشَّبابُ دوراً هامَّاً في بناءِ المُجتمعاتِ، حيثُ أنَّ المُجتمعَ الشَّاب هو أقوى المُجتمعات؛ لأنَّهُ يعتمِدُ على طاقةٍ هائلةٍ تحرِّكُهُ، ويُنَمِّي هذا المُجتمعُ النَّجمعاتِ الشبابيةَ، حيث يتمُّ التَّعاونُ على تنفيذِ الأنشطةِ التي تعودُ بالفائدةِ على المُجتمع.

معنى الشَّباب

يختلف تَعريف الشَّباب من النَّاحية اللغويَّة ومن الناحية المستخدمة دولياً، كما يلي: الشَّباب في اللغة هو الفَتاءُ والحَداثَةُ، وهو عكسُ الهَرَم.

الشَّبابُ في التَّعريفِ الدَّوليّ همُ الأشخاصُ في الفئةِ العُمريَّةِ الواقعةِ ما بينَ الخامسة عشر وحتى الخامسة والثلاثين عاماً.

تعريف تنمية المجتمع

عَرَّفت هيئَةُ الأمم المُتحِدَةِ تَنمية المُجتمع على أنَّها: "العمليات التي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وللعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة وتمكينها من الإسهام بشكل كامل في التقدم القومي".

علاقةُ الشَّبابِ بالتنمية

يُعدُّ الإنسانُ هدفاً للتَّنمية، حَيثُ تَسعى التَّنميةُ لتطويرِ قُدراتِهِ وتَعزيزِ توجُّهاتِهِ والرُّقيّ بإمكاناتِهِ والحِفاظِ على حرّيتِهِ ومَصالِحِه، وهي تُعنى بالجانبِ الرّوحيّ والمَعنويّ للإنسانِ ليكونَ شخصاً فعّالاً قادراً على خدمَةِ نفسِهِ ومُجتمعِهِ. وكما أنَّ الإنسانَ هو هدفُ التَّنميةِ وغايتُها، فهو أيضاً الوسيلةُ التي تُحققُ بها التّنميةُ أهدافها عن طريقِ مُشاركتِهِ الإيجابيَّةِ والفعّالةِ ووعيهِ بقضايا المُجتمعِ ومشكلاتِ الأمَّة

سماتُ شبابِ الجيلِ العربيّ الجديد

يتميَّزُ الشبابُ العربيُّ في مختلفِ البلدانِ العربيَّةِ بسماتٍ مشتركةٍ منها:

- الجُرأةُ والمُخاطرةُ.
- السُرعةُ والإنجازُ والقدرةُ على الحشدِ.
- التحدّي والابتكار والإصرار.
- التطلُّع إلى الدّيمُقراطيّة والحُريَّة.

ما يريدهُ المُجتمعُ منَ الشّبابِ

إنَّ متطلباتِ المُجتمع من الشّبابِ تختلفُ من بيئةٍ لأُخرى ومن مُجتمعٍ لآخر، ولكن هناك بعضَ النِّقاطِ الّتي تَتّفِقُ أغلبُ المُجتمعاتِ في مُطالبةِ الشّبابِ بها للوصولِ لتنميةٍ مُجتمعيةٍ فعالةٍ وهي:

- تنميةُ روحِ المُنافسةِ الإيجابيةِ والإعتمادِ على الذّاتِ والتقليلِ من الإعتمادِ على العواملِ الخارجيَّةِ في الحُصولِ على الفُرصِ وتحقيقِ النَّجاحِ.
- الاعتدالُ والمَوضوعيَّةُ في مُختلفِ القضايا الّتي يَتعرَّضُ لها المُجتمعُ، والابتعادُ عن التَطرُّفِ أو النَّعصّبِ بكلِّ أنواعِه.
- تَبنّي القَضايا العِلميةِ أو الإجتماعيةِ أو الإقتصاديَّةِ الجديرةِ بالاهتمامِ والّتي من شأنها رِفعةُ وتقدُّمُ المُجتمعِ.
- تَطويرُ هويةٍ وطنيةٍ وقوميةٍ يُحترمُ الشبابُ من خلالِها.

الأدوار الاجتماعية

يُعرَّفُ الدَّورُ الاجتماعيُّ على أنَّهُ نمطٌ من المعاييرِ الخاصَّةِ بسُلوكِ فردٍ يؤدّي دَوراً مُعيناً في الجماعةِ، ومن الأمثلةِ على هذهِ الأدوارِ دورُ الأمِّ ودورُ الطبيبِ ودورُ القائدِ، ولابدَّ من أن يتلائمَ دورُ الفردِ مع سلوكِهِ.

وقد يقومُ الفردُ بدورينِ معاً فقد تعملُ الأمُّ كمُدرسة مثلاً فتقوم بدورِها كأمٍ وبدورها كمُعلمةٍ أيضاً، حيثُ تتعدَّدُ الأدوارُ الاجتماعيَّةُ لدى الأفرادِ بحسَبِ الجماعاتِ الّتي تُحيطهُ والمجتمعُ الذي يَنتمي إليهِ. وعلى الفردِ أن يُوازنَ ويكاملَ بينَ الأدوارِ المُختلِفةِ التي يقومُ بها حيثُ قد تكونُ أدواراً اختياريةً كأن يختارَ الشّخصُ أن يكونَ أعزباً أو مُتزوجاً، أو أدواراً أُلقيت على عاتِقِهِ أوفُرِضَت عليهِ كأن يُخلقَ بهيئةِ الذَّكرِ أو الأُنثى حيثُ تختلفُ الأدوارُ أحياناً بينَ الذَّكرِ والأُنثى.

يتعلَّمُ الفردُ الأدوارَ من خلالِ الصِّغرِ ومن التَّنشئةِ الاجتماعيَّةِ أو التَّعلُّمِ أو من المُثل العُليا لديهِ، أو الشّخصيَّاتِ التي يُحبُّها ويُعجبُ بها، أو من الجَماعاتِ الّتي تُحيط به. ويُعتَبرُ تعلُّمُ الأدوارِ عمليَّةً تضمنُ للمُجتمعِ بقاءهُ واستمرارهُ.

دورُ الشبابِ في تنميةِ المُجتمعِ

الشبابُ هُم عمادُ أيّ أُمَّةٍ وسرُّ النَّهضةِ فيها، وهُم بناةُ حضارتِها وخَطُّ الدِّفاعِ الأوَّلِ والأخيرِ عنها، ويُشاركونَ في عمليَّاتِ التَّخطيطِ الهامَّةِ، ومن الأمثلةِ على أدوارُ الشبابِ النَّالي:

- المُشاركةُ بعمليةِ الإنتخاباتِ حيثُ تعتبرُ أصواتُ الشبابِ حاسمةً، وتُشكِّلُ جزءاً كبيراً لا يتجزَّأ من الأصواتِ الشامِلةِ.
- المُشاركةُ بقضايا الرأيِ العَامِ والمُناصرةِ كقضايا حُقوقِ المَرأةِ والطِّفلِ، ومُناصرةُ الفئاتِ المُهمشةِ في الحُصولِ على حُقوقِها.
- التَّطوُّع في مؤسساتِ المُجتمعِ المحليّ، إذ يُساهمُ في إضافةِ عددِ الأيدي العامِلةِ وزيادةِ الإنتاجِ والفائِدةِ. القيامُ بالأنشطةِ التَّعاونيَّةِ، كالقيامِ بإنتاجِ فلمٍ وثائقيّ يتناولُ موضوعاً معيناً يتعاونُ على إنتاجِهِ مجموعةٌ من الشَّبابِ كلٌّ منهُم ذو تخصصٍ مُعينٍ. المُساعدةُ في إنشاءِ المشاريعِ الخدماتيَّةِ، كالضَّغطِ على الشركاتِ الكبيرةِ بإنشاءِ مشاريعِ البُنى التّحتيّةِ الهامّةِ لسيرِ حياةِ المُجتمعِ. القيامُ بمؤتمراتٍ علميَّةٍ وورشاتِ عملٍ ونقاشاتٍ من شأنها توسيعُ المعرفةِ، وتحفيزُ العقلِ لاستقبالِ إنتاجاتٍ فكريَّةٍ جديدةٍ.
- التخطيطُ للبيئةِ المَحليّةِ وكيفيّةِ الحِفاظِ عليها، كالرّسمِ المُتقنِ لأماكنِ المُنتزهاتِ العامّةِ، وأماكنِ الترفيهِ والرياضةِ والتّعليمِ. المساهمةُ في جمعِ التّمويلاتِ والتبرّعاتِ للمؤسساتِ الخيريّةِ المُحتاجةِ، والّتي تُعاني من إمكانياتٍ محدودةٍ فتهددُ وقفَ أنشطتِها.
- تعزيزُ الجانبِ الاجتماعيّ بتبادُلِ الزياراتِ، كزيارةِ الجيرانِ والمرضى وتبادُلِ الأفراحِ والأتراحِ. تعزيزُ الجانبِ الثقافيّ بعملِ المُبادراتِ للتعريفِ بالثقافاتِ المُتنوعةِ، وتبادُلِها وابتعاثِ الشبابِ لبلدانٍ أُخرى. الحِفاظُ على هويةِ الوطنِ وإبرازِ تاريخِهِ، من خلالِ استدعاءِ البُطولاتِ الماضيةِ وتَمثيلِها في الحاضِرِ.
- المُساهمةُ و العَملُ في الدِّفاعِ عن الوطنِ وحمايتِهِ، حيثُ يكونُ الشبابُ أولَ من يقدّمونَ أنفسهم فِداءً للوطنِ، ويفدونه بكلّ غالٍ ونفيسٍ.
- نشرُ الوعيِ الصحيّ من خلالِ الأنشطةِ والفَعاليَّاتِ التي تُعطي معلوماتٍ حولَ الأمراضِ الخطيرةِ والموسميَّةِ وأسبابِها وكيفيةِ الحمايةِ والوقايةِ منها مع إرشاداتٍ ونصائحَ توجيهيّةٍ.
- يَلعبُ الشبابُ دوراً هاماً في السياسةِ والعمليَّةِ السياسيَّةِ، حيثُ يختارونَ نظامَ الحُكمِ والرئيسِ وكلَّ مسؤولٍ بأيّ منطقةٍ. تَقويةُ الاقتصادِ من خلالِ المَعارضِ التَّسويقيَّةِ، فالقيامُ بعرضِ المُنتجاتِ الوطنيَّةِ يؤدي إلى معرفةِ الجُمهورِ المَحليّ بها فيزدادُ الإقبالُ عليها مما قد يُساهِمُ في الحصولِ على اكتفاءٍ ذاتيّ للدولةِ.

عندما نعزم على تحقيق الحلم
وعندما نسأل أنفسنا كيف يمكن أن نحدث فرقا في مجتمعنا

قصص ملهمة

من غرفة وخمس موظفين
إلى معامل وشركات ضخمة وأكثر من خمسة آلاف موظف

من منا لا يعشق الشيكولاتة ذات الطعم المميز؟

فجميع الشركات المصنعة للشيكولاتة تتفنن في صنع حبات الشيكولاتة لتثير إعجاب أكبر عدد ممكن من محبي الشيكولاتة في العالم ، فمع اختلاف أنواع وأشكال الشيكولة تعد شيكولاتة باتشي هي الطعم الأول والفريد للشيكولاتة في العالم العربي حيث تباع في أكثر من مائة فرع لأكثر من ٣٠ دولة حول العالم ومن أهمهم ماكاو وماليزيا وتركيا وباكستان وسنغافورة والمغرب والامارات ومصر والسعودية والكويت وقطر واندونيسيا.

يعتبر نزار شقير هو المؤسس الفعلي لشركة باتشي حيث بدأت قصة عشقه للشيكولاتة وهو في سن الحادية عشر عندما كان يزور خاله في الخفاء بدلا من أن يذهب إلى المدرسة وهو يصنع الشيكولاتة فكان لدى خاله محل متواضع حيث مهد له هذا الاهتمام أنه مستقبله المهني سيكون حول الشيكولاتة مثله مثل خاله ولم يضع نزار في خططه أن يؤسس أهم مصنع للشيكولاتة في العالم العربي ، كانت واجهات العرض في محلات اسواق بيروت تبهره إضافة الى الباعة وحركة الأسواق، كما كانت لديه الحشرية لمعرفة ما الذي يجذب الزبائن الى محل أكثر من سواه، ولفتته التجارة البنّاءة التي تقوم على أسس ونظم. كل هذه العوامل، من حبّه للشوكولا الى حبّه للتجارة، دفعته الى ترك الدراسة في عمر الـ١٥ سنة ليعمل بدوام كامل مع أخواله. رغم سفره للكويت وعمله في شركة كبيرة للغاز وهو في سن الثامنة عشر عاما، وحتى أنهُ ظل هناك أربع سنوات فلم يستطع أبدا خلال هذه المدة أن ينسى عشقه لصناعة الشيكولاتة ومن هنا كانت البداية الحقيقية لشيكولاتة باتشي عندما عاد نزار إلى لبنان بلده الأصلي ليؤسس غرفة صغيرة لا تتعدى مساحتها ٤٠ مترا في أحد البنايات في بيروت بمساعدة خمسة من الموظفين حيث مكث على تصنيع أفضل أنواع الشيكولاتة التي نالت إعجاب الكثيرين من أهل الضيعة وفكر بعدها نزار أن يطور من شركته لتكبر مساحتها وإنتاجها وحيز توزيعها حتى أنه اختار اسم باتشي والتي تعني بالإيطالية قبلة .

فلم تتم قصة نجاح شيكولاتة باتشي بين ليلة وضحاها وإنما تمت بعد وقت طويل من كفاح نزار شقير وفريق عمله حيث لكل منه اختصاصاته فكان عليهم مباشرة مهامهم للوصول إلى ما وصلوا إليه الآن من سيرة عطرة مليئة بكل النجاح ، حيث بدأت قصة النجاح الفعلية لشيكولاتة باتشي في عام ١٩٧٤ في عمر ال٣٣ ،حيث انتشرت انتشارا واسعا في بيروت ومنها إلى لبنان ومن لبنان إلى الشرق الأوسط حتى باتت تتداولها المجلات العالمية ، فيؤكد نزار شقير أن نجاح هذه الشيكولاتة جاء من بعد تفكير عميق فحبة الشيكولاتة الواحدة لم يتم تصنيعها إلا من مواد ومكونات عالية الجودة ولن تكن من بلد واحد فالحليب من أيرلندا والزبدة والكاكاو من هولندا والبذور من ساحل العاج حيث يتم خلط كل هذه المكونات داخل معامل باتشي بلبنان والدول العربية ، فأورد نزار أشقر أن سر نجاح الشيكولاتة هي مكوناتها ومقاديرها حيث يستخدم أقل كمية من السكر ويكثر من الكاكاو والحليب..

فليس انفراد شيكولاتة باتشي في الطعم فقط بل في الشكل أيضا حيث يتواجد لهذه الشيكولاتة مصانع خاصة تقوم بتصنيع الغلاف الخاص بها من الفضة والنحاس فيتم استيراد شرائح من الفضة والنحاس وتذويبها بطريقة معينة ليتم استخدامها في تصنيع أشكال معينة من أغلفة الشيكولاتة فكل غلاف من أغلفة الشيكولاتة قد صمم خصيصا لها وحتى العلب الكرتون والأكياس المغلفة للشيكولاتة قد تم تصنيعها بمصانع تغليف تابعة لشيكولاتة باتشي ، ومن ثم فإن المصانع والمعامل التابعة لشيكولاتة باتشي والتي يعمل على الإشراف عليها نزار شقير تعطي أكبر عدد ممكن من فرص العمل للشباب والفتيات وحتى المعاقين.

فصناعة شيكولاتة باتشي تمر بعدة مراحل حيث تتميز بتوفر الشيكولاتة السوداء والشيكولاتة المرة ولكل منها مكونات خاصة بها ومقادير أيضا وهناك خبراء يتذوقون كل أنواع الشيكولاتة لإبداء الآراء وإصدار أي تعليمات لكي تخرج شيكولاتة باتشي بأفضل طعم وشكل مميزين وخاصة التغليف الذي يعد أكبر مهمة تتم في صناعة الشيكولاتة باتشي لأنها تلف عن طريق اليد بواسطة مجموعة من النساء وبعد التغليف يتم تزيينها بالزهور ثم تقدم في حاويات مزينة لتخرج لنا شيكولاتة باتشي بهذا الشكل المميز وهذا الطعم الفريد

هي سيرة نجاح تلك التي سردها نزار شقير في كتابه «نزار شقير... سيرة نجاح» ، عائداً بالزمن إلى طفولةٍ بنى خلالها حلماً تحوّل واقعاً أساسه شغف الشوكولا الذي أوصله إلى تأسيس «باتشي».

وقد أطلق شقير كتابه خلال حفل توقيع نُظم في فيلا سرسق الأشرفية، لبنان، في حضور شخصيات مرموقة، أهل الصحافة وحشد من المهتمّين.

تسرد السيرة الذاتية كافة المراحل التي مر بها هذا الرجل الرؤيوي المبدع وارتباط اسمه بشكل وثيق بتحويل مفهوم التجارة والنظرة إلى الشوكولا في لبنان والعالم. فيشرع نزار شقير بالحديث عن قصته مع الشوكولا من وسط بيئته البيروتية التقليدية وتحدّره من عائلة تجّار عريقة عملت في بيع الحلويات في الأسواق البيروتية القديمة. فيروي للقارئ كيف بدأ طموحه في هذا العالم وسط صعوبات جمّة واتساع الهوة بين أفكاره الثورية في طريقة ممارسة التجارة وبين واقع السوق ومقاربته لهذه المهنة. حلم طفولة شقير ونظرته الثورية سمحا له بخلق أكثر من مجرّد حبّة شوكولا، بل علامة رائدة علا اسمها في مختلف البلدان الإقليمية لأكثر من ٤٢ عاماً.

«الشوكولا هي باتشي»، هذا ما أكّده نزار شقير في كتابه، فكان دائماً يؤمن بتقديم القيمة المضافة للزبون لأن الشوكولا المميّز وحده لا يكفي بل فخامته وقيمته لا تكتملان إلا من خلال الزينة، التصميم والعلبة التي تحتويه. فكان أوّل من اطلق مفهوم هدية الشوكولا، مُحوّلاً شغفه، ابتكاره وإصراره على النجاح حقيقةً ملموسة.

وعن مفاتيح نجاحه في هذا المضمار يقول شقير: «لكلّ نجاح في الحياة أو في العمل أسسٌ لا بدّ من أن يُستنَد إليها. لذلك ليس كافياً أن تكون لديك الموهبة أو العلم أو المال.. عليك، إضافة إلى تلك العناصر، أن تتّبع الطريق الصحيح وتؤسّس عملك على قواعد ثابتة ومتينة فلا يهتزّ عند هبوب أوّل عاصفة».

هوية «باتشي» الجديدة

وعن هوية «باتشي» الجديدة، قال شقير: عام ٢٠١٢ شعرنا بضرورة خلق هوية جديدة وعصرية للماركة، بحيث عدّلنا في لوغو «باتشي»، وأدخلنا المونوغرام أي علامة «باتشي» الموجودة على كل العلب والاكياس والشرائط. توّجت «باتشي» عيدها الاربعين بإضاءة شجرة العيد في وسط بيروت، رافعة شعار الأربعين عاماً.كما اطلقنا عالمياً علبة الاربعين عاما بإصدار محدود يتضمن نكهات جديدة لم يسبق لـ«باتشي» أن أصدرتها، على أن يعود ربع مبيعاتها لمؤسسة «نوايا» التي تعنى بمواهب الشباب اللبناني.

وعن أسعار «باتشي»، يؤكد شقير: «تتوافر في متاجرنا خيارات كثيرة في الأسعار بشكل يتوافق مع كل شرائح المجتمع لأنّ التنوع كبير ونحن غير محصورين بشريحة واحدة. لكننا، من دون شك، نلبّي طموح من يسعى الى الذوق الراقي والطعم اللذيذ والنوعية الممتازة».

من حلم شيف إلى واقع وزير

شما المزروعي هي شما سهيل فارس المزروعي (٢٢ عاما) شابة إماراتية شغلت منصب وزيرة لشؤون الشباب بدولة الإمارات العربية المتحدة، لتكون بذلك أصغر وزيرة في العالم، وتطيح بكل من وزير الخارجية النمساوي سباستيان كورتس الذي حاز على هذا اللقب عندما تولى منصبه وهو في عمر الـ٢٧ ، وكذلك عايدة الحاج علي التي تولت وزارة التعليم بالسويد وهي في الـ٢٦.

كان حلم شما الكبير كان تأسيس مركز لتعليم الطبخ الدولي، لأنّها تؤمن أنّ الطعام والأطباق المتميّزة تعطي هوية فريدة وخاصّة لكلّ بلد، ومن أجل ذلك سافرت بعيدا في مختلف مناطق العالم من أجل الإحاطة بذلك الميدان. وفي هذا الصدد يجدر بالذكر أن شما قد تقلدت منصب المديرة التنفيذية لأكاديمية الطبخ الدولي في أبوظبي، كما أسست دار خبرة لتعليم الطهي في أبوظبي في العام ٢٠١٢ ،

من جانب آخر هي متسلّحة بالعلم والثقافة، حاصلة على شهادة الماجستير في السياسات العامة مع مرتبة الشرف من جامعة "أكسفورد"، ودبلوم متقدّم في الشراكات متعدّدة القطاعات من جامعة نيويورك، كما سبق ونالت شهادة البكالوريوس في الاقتصاد مع مرتبة الشرف العليا من الجامعة نفسها. وفي سياق عملها على الارض وخبرتها في هذه المجالات، نشير الى أنّ المزروعي سبق وعملت في أحد صناديق الثروة السيادية في أبوظبي، ومحللاً للسياسات العامة ضمن بعثة الإمارات للأمم المتحدة في نيويورك، كما وكان لها مشاركات عديدة في مجموعة بحث مختبر الابتكار للشباب في مكتب رئاسة مجلس الوزراء.وكذلك شاركت في تأسيس معهد النهضة بجامعة نيويورك في أبوظبي.

يُذكر أنّ حاكم دبي غرّد من جهته عبر حسابه الخاص على موقع التواصل الإجتماعي "تويتر"، وقال: أقررنا إنشاء مجلس شباب الإمارات .. ويضم نخبة من شبابنا وشاباتنا ليكونوا مستشارين للحكومة في قضايا الشباب ... وأضاف: "إن شما عمرها ٢٢ ولديها ماجستير من أكسفورد وبكالوريس من جامعة نيويورك ... وهي ستكون أيضًا رئيسة مجلس الشباب الذي سيمثل تطلعات وقضايا الشباب لدى الحكومة سنعطيها صلاحيات وأتوقع منها ومن مجلسها إنجازات حقيقية". وتابع: "أختم معكم حوار المستقبل ..وهو بداية لرحلة جديدة من الإنجاز والعطاء لشعب وفيّ نسأل الله أن يعيننا على خدمته وإسعاده ... إن التشكيل الجديد هو مرحلة جديدة عنوانها المستقبل والشباب والسعادة وتطوير التعليم والتعامل مع التغير المناخي لحماية بيئتنا". في النهاية، لا بدّ من الاشارة الى أنّ هذه الخطوة تُعتبر إنجازاً مهمّاً على الصعيد العربي، خاصّة من خلال إدخال روح الشباب وإشراك أصحاب الافكار الجديدة في السياسة الداخلية في الامارات، وهذا ما سيزيد حتماً من التقدّم والتطور في البلاد.

العون

الإرتقاء بالجهات المستفيدة وتطوير كفاءاتها البشرية والتنظيمية

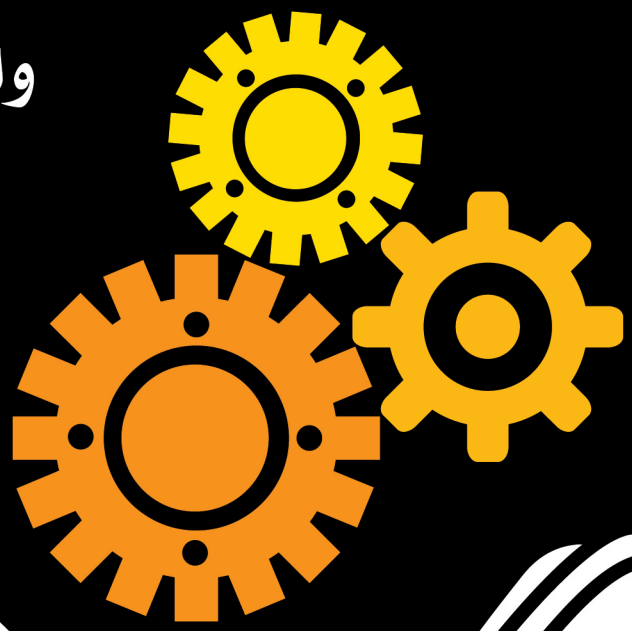

مؤسسة العون للتنمية
AL-AWN FOUNDATION FOR DEVELOPMENT

مؤسسات القطاع الثالث
دور التخصص في عملها وأهميته

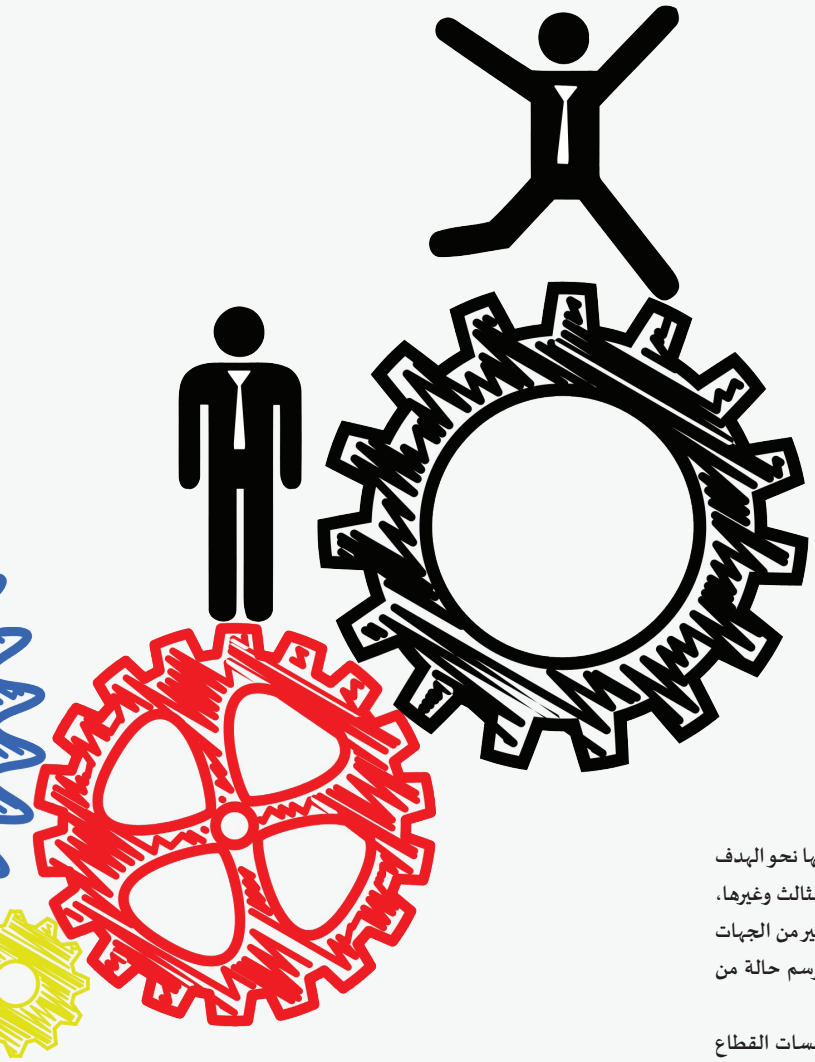

تشتت الكثير من الجهود الكبيرة حين لم تجد لها توجهاً محدداً أو استراتيجية واضحة تسير عليها نحو الهدف المنشود، وقد وقعت في هذا الفخ الكثير من الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات القطاع الثالث وغيرها، مما نتج عنه تخبطاً شديداً في العمل واستهداف الفئات المطلوبة بدقة ووضوح، وأصبحت الكثير من الجهات تغدق أو تهتم بفئة معينة دون غيرها لغياب التخطيط والتخصصية في عملها وهو أيضاً ما رسم حالة من الضعف وعدم التخطيط لبناء مجتمع قوي ومتماسك.

وللحد من هذا التشتت، كان لزاماً على تلك الجهات سواء كانت الحكومية أو الخاصة أو مؤسسات القطاع الثالث من إيجاد خطة طويلة أو قصيرة الأمد تحدد فيها أولوياتها وفئاتها المجتمعية المستهدفة، إلى جانب تحديد تخصصها وهو الأهم حتى يتمدد العمل ويسمح بالوصول إلى كل فئات المجتمع، وقبل الولوج في هذا العالم سنتناول ضمن ملفنا لهذا العدد موضوع "التخصصية في عمل مؤسسات القطاع الثالث" في حضرموت خاصة واليمن بشكل عام.

التخصصية ومفهومها:

جاءت كلمة التخصصية من "التخصص" في الشي، والتخصيص لغة هي ضد التعميم.. فحينما أقول خصصت العمل على شيء أي أنني لم أعمم العمل كل الأمر وإنما على شيء مخصص ومحدد.

والتخصيص لغة كما أوضحته بعض المصادر هو الإفراد ومنه الخاصة، واصطلاحا قال ابن السمعاني: تمييز بعض الجملة بالحكم، وتخصيص العام بيان ما لم يرد بلفظ العام، وقال ابن الحاجب: قصر العام على بعض مسمياته، ورد بأن لفظ القصر يحتمل القصر في التناول أو الدلالة أو الحمل أو الاستعمال.

وذكر ابن الحاجب أن التخصيص يطلق على قصر اللفظ على بعض مسمياته، وإن لم يكن عاما، كما يطلق العام على اللفظ بمجرد تعدد مسمياته، كالعشرة والمسلمين لمعهودين، وضمائر الجمع.

والتخصص أيضاً يعني اقتصار عضو أو فرد أو جماعة على القيام بعمل معين.

أنواع التخصص وأسبابه:

مع انتشار العمل وتفرع المهن أصبح لزاماً على الجهات المختلفة وخاصة منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الثالث من التخصص والعمل على مبدأ التكامل لا التنافس، ولذا ظهرت الكثير من الأنواع والمفردات الخاصة بالتخصص، فهناك ما سمي بالتخصص العضوي، وهو يظهر بوضوح في الكائنات الأكثر رقياً التي تتميز بوجود أجهزة متخصصة على عكس الكائنات الأدنى مثل الأميبا، وهناك أيضاً التخصص الوظيفي (طبيعي)، حيث تقوم بعض الكائنات بعمل معين بينما تقوم الكائنات الأخرى بأعمال أخرى مثل مملكة النحل, فوظيفة المملكة تختلف عن وظيفة الشغالات، وهناك كذلك التخصص الحضاري والصناعي ويتميز به الإنسان, وهو يعني التخصص في أداء أعمال أو إنتاج سلع أو خدمات معينة.

وهذه الأنواع المتعددة من أنواع التخصصات التي ظهرت مؤخراً كانت لها عدة أسباب حتمت عليها الظهور، ومن أهم هذه الأسباب: اختلاف ظروف المجتمع بالنسبة للفرد، ويرجع ذلك إلى المزايا النسبية التي يتمتع بها الأفراد نتيجة التعلم أو ظروف البيئة والنظام الاجتماعي السائد، أيضاً اختلاف الظروف الطبيعية والبيئية، كاختلاف الموقع والمناخ والموارد الطبيعية، إلى جانب سبب ثالث وهو اختلاف استعدادات الأفراد وقدراتهم، فهناك عمل يحتاج إلى قوة بدنية وآخر إلى قوة ذهنية وثالث إلى مهارة يدوية.

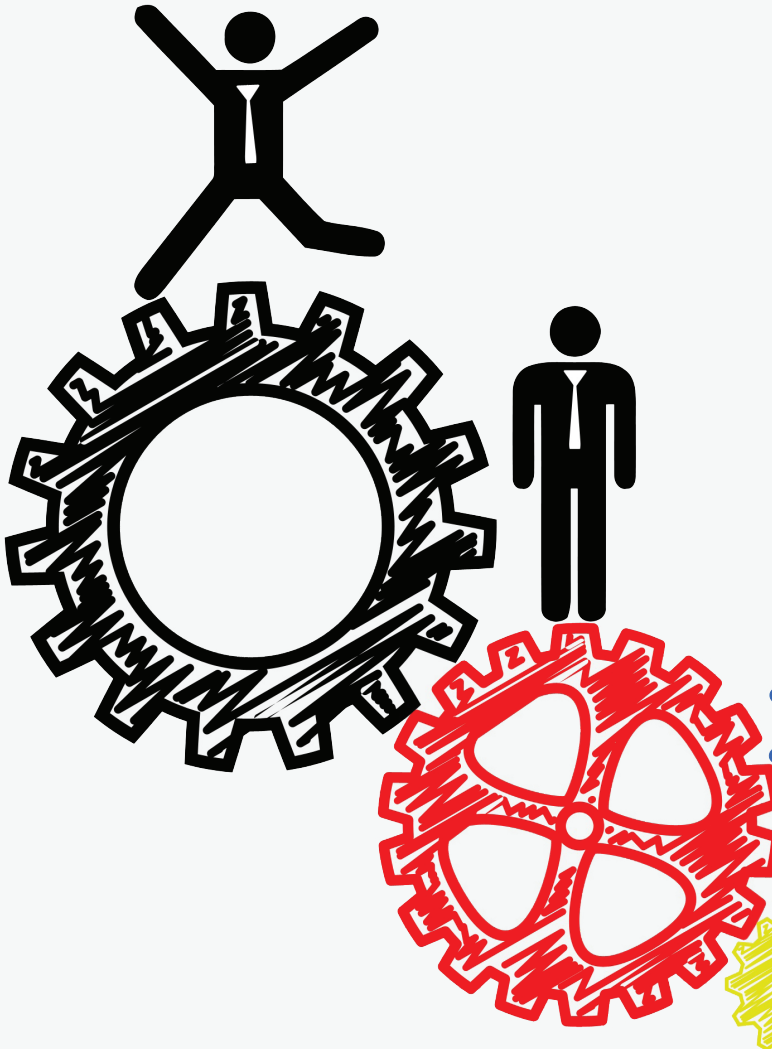

منظمات المجتمع.. النشأة:

قبل الحديث عن تخصصات المجتمع المدني، لابد من الإشارة أولاً إلى بدايات ونشأة مفهوم (المجتمع المدني)، فقد نشأ هذا المفهوم لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي، حيث أشار إليه أرسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقانون، أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد به مجتمعاً مدنياً يمثل تجمعاً سياسياً أعضاؤه من المواطنين الذين يعترفون بقوانين الدولة، ويتعرفون وفقاً لها، ثم تطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الانتاج الرأسمالي، حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، فطرحت قضية تمركز السلطة السياسية وأن الحركة الجمعياتية هي النسق الآخر للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي.

أما مصطلح (منظمات المجتمع) للمنظمات فقد أوردت بعض المصادر بأنه قد شاع في تسعينيات القرن العشرين، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، كي تكون سلطة خامسة خارج الحكم في الدول الحديثة، وهي عبارة عن شبكات غير حكومية تتشكل من أفراد المجتمع المدني لتحقيق أهداف ترسم مسبقاً لتنمية المجتمع ورفع مستوى معيشة الشعب، وكذلك تعمل على رفع الحيف الذي يطال بعض الشرائح والفئات من المجتمع وضمان حقوق الإنسان، ومن أهم الأدوات لتحقيق ذلك ما يعرف بالتشبيك.

ويمثل مفهوم التشبيك وتكوين الشبكات بين المنظمات الأهلية انطلاقة جديدة وفاعلة للمجتمع المدني، حيث أن هذا القطاع كان مستبعداً في الستينات والسبعينات من عملية التخطيط والتنمية وصناعة القرار في الغالبية العظمى من دول العالم، وكان يتم الاقتصار والاعتماد على خبرات الحكومات وإرادة النخبة الحاكمة فكان التخطيط التنموي يتم من أعلى إلى أسفل ودون مشاركة حقيقية للقاعدة الجماهيرية العريضة مما نتج عنه ضعف المردود والعائد التنموي إلى حد كبير، وهذه سنة التغيير.

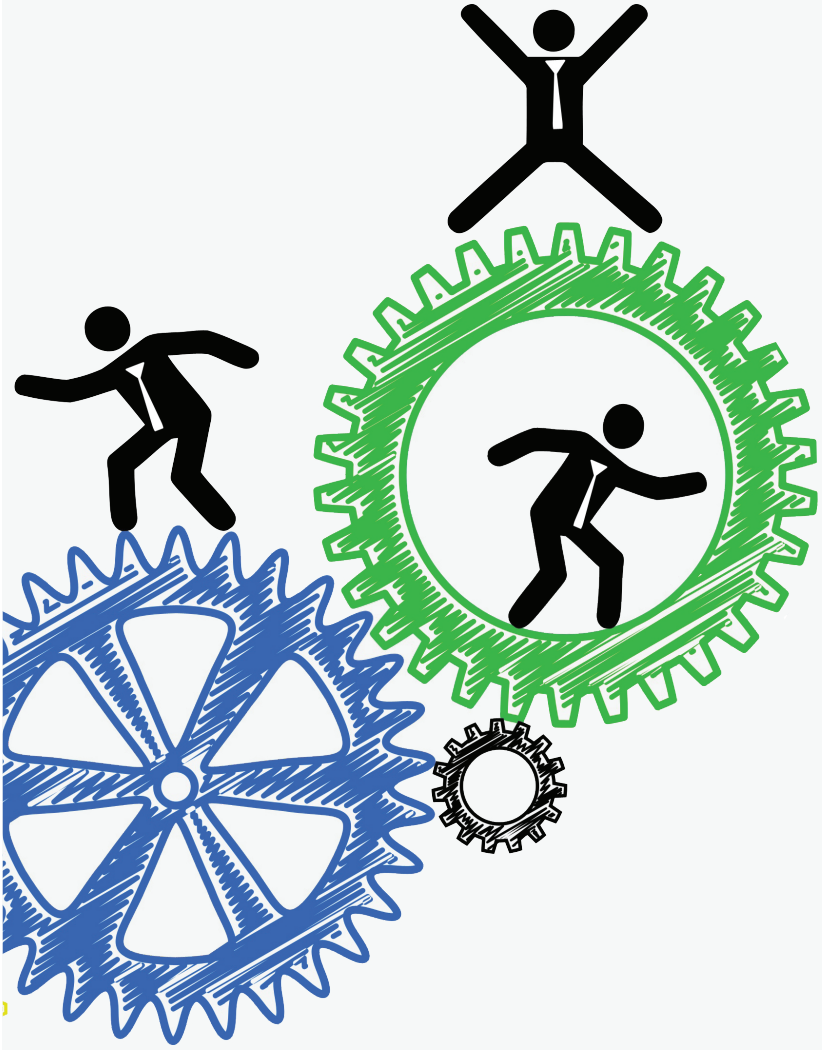

المنظمات المجتمعية وماهيتها:

يعرف المجتمع المدني بشكل عام بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص، أي أن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة "بالمفهوم السياسي" ولا تستهدف أرباح اقتصادية، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية.

فالمجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأفراد والدولة، وهدفها هو تقديم خدمات للمواطنين أو تحقيق مصالحهم أو ممارسة أنشطة إنسانية مختلفة، ولعل أهم مقومات تلك المؤسسات الأهلية أنها تقوم على الفعل الإرادي الحر التطوعي، وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة، وأنها تتواجد في شكل منظمات ويوجد بها تنوع في الاتجاهات والتيارات المختلفة.

التخصصية ومنظمات المجتمع في اليمن:

لقد نشأت أغلب منظمات المجتمع المدني في حضرموت واليمن بشكل عام في بداية حياتها بعمومية العمل والاستهداف، وهذا الأمر سبب الكثير من الاشكاليات في سلوكيات عملها، بالإضافة إلى ظهور بعض التخبط أو التكرار في الفئة المستهدفة دون غيرها، حتى أن الكثير من الناس قلت ثقتهم كثيراً بدور منظمات المجتمع المدني.

ويرجع سبب هذا التخبط في بدايات بروز منظمات المجتمع المدني في عموم اليمن إلى غياب التخطيط الجيد ووضع الاستراتيجيات الجادة والمتقنة، إلى جانب ضعف المسح الدقيق للفئات المستهدفة من المواطنين واكتشاف احتياجاتهم الأولية، ولذا وجد الكثير من المنظمات المنصب عملها في ذات التوجه كالإغاثة وغيرها فقط، مما تم إهمال الشرائح المحتاجة الأخرى وحرمانها من دور تلك المنظمات في حياتهم.

وفي الأعوام القليلة الماضية أدركت الكثير من الجهات المجتمعية في حضرموت واليمن هذا الخلل وبدأت بتكريس أعمالها في جانب معين كتهيئة جديدة للتخصيص، تاركة المجال الأخر لجهة أخرى مكملة للقيام بدورها الريادي في مجالها، راسمين في الأخير لوحة مجتمعية مشرفة تخدم المجتمع وتسعى إلى بنائه من خلال ذلك التكامل وكفل شريحة أوسع من شرائح المجتمع المختلفة.

"العون".. تخصص في المجال وإتقان في العمل:

اتجهت العون منذ نشأتها نحو العمل التخصصي إلى حد ما، رغم أن الظروف التي نشأت فيها وغالبية المؤسسات والجهات المنتمية إلى القطاع الثالث لم تكن تعرف التخصصية كثيراً، وهذه الخطوة جعلت من العون جهة مميزة عن غيرها، حيث اتضحت أمامها كافة الرؤى والخطوط التي تستهدفها عبر برامجها المختلفة.

وأولى المجالات التي تخصصت فيها مؤسسة العون هو مجال التعليم، ويشمل هذا المجال على دعم البرامج والكيانات التعليمية التي تحقق الأهداف الاستراتيجية بكافة مستويات التعليم النظامي (العام، فوق الثانوي، الجامعي، العالي)، وقد تفردت عبر هذا المجال الكثير من البرامج أهمها: برنامج تأهيل القيادات التربوية، برنامج دمج التقنية في التعليم، برنامج تحسين البيئة التعليمية، برنامج رعاية الموهوبين، وبرنامج دعم التعليم الجامعي، برنامج المنح الدراسية، وبرنامج دعم المدارس الأهلية.

ومن أهم البرامج التي نفذت في هذا المجال بشكل متكامل هو برنامج تحسين البيئة التعليمية، حيث يقوم هذا البرنامج على فكرة إيجاد بيئة تعليمية جاذبة للطلاب في المدارس ومعينة للمعلم، تُسهم في ربط الطالب بالمدرسة وتحفيزه على طلب العلم والمعرفة والتفاعل مع المنهج الدراسي والأنشطة المدرسيّة، كما تسهم في إيجاد البيئة المساعدة على تطبيق بعض المهارات وتحصيل المعارف وفقاً والمنهج المدرسي، ويشمل البرنامج تزويد المدارس بمكتبات، وتحسين البيئة المدرسية من خلال صيانة الأثاث المدرسي وكل ما يتعلق بأعمال الكهرباء والماء داخل المدارس, وإقامة أنشطة وفعاليات تسهم في تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الطلاب تجاه المدرسة والمجتمع والمستوى العلمي وتعزيز قيمة الحفاظ على الملكية العامة, مما يترتب عليه خلق وعي حقيقي بأهمية العلم والمؤسسات التعليمية في تطوير المجتمعات, كما يسعى البرنامج إلى دمج التقنية بالتعليم من خلال حوسبة شؤون الطلاب بالمدارس مما يوفر الوقت والجهد لتفعيل الأنشطة المدرسية كأحد مكونات المنهج المدرسي، وقد احتضن هذا المشروع عدداً من البرامج أهمها:

المكتبات المدرسية: من شأنها رفع مستوى ثقافة الطلاب وتحسين مستواهم العلمي من خلال ايجاد أكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات والخبرات.

المدرسة الالكترونية: والمشروع عبارة عن نظام يوفر الوقت والطاقات البشرية، ويسهل للمعلم وإدارة التربية وأولياء الأمور متابعة الطلاب والحصول على نتائجهم بكل سهولة ويسر.

الصفوف المتنقلة: ويكون الفصل فيها ثابتاً فتكون الحجرة الدراسية (القاعة الدراسية) خاصة بمعلم أحد المقررات الدراسية، ويتم تجهيزها بكل الوسائل ومتطلبات المادة، وتقوم إدارة المدرسة بتسليمها للمعلم في بداية العام الدراسي بكامل محتوياتها ليقوم المعلم بتكييفها حسب متطلبات طرائق تدريس المادة.

قيمتي في مدرستي: بهدف رفع مستوى الشعور بالمسؤولية لدى الطلاب تجاه مستواهم التعليمي ويعزز انتمائهم للبيئة التعليمية والبيئة المحيطة لها، لخلق جو تعليمي عام في منطقة المدرسة.

مدرستي أجمل: ويعمل هذا المشروع على التقليل من عملية الهدر في الممتلكات العامة داخل المدرسة، وإيجاد أكبر قدر ممكن من الديمومة للممتلكات العامة داخل المدرسة, وإيجاد فرق عمل داخل المدرسة وورشة صيانة مركزية وأخرى متحركة تتولى عملية الصيانة الدورية والمستمرة للمدارس.

"العون" وبرنامج دعم التعليم الجامعي:

يقوم البرنامج على تطوير المنظومة التعليمية والبرامج التقنية ومشاريع تأهيل الكادر البشري، حيث يتم رفد البنية التحتية لمؤسسات التعليم الجامعي بالتجهيزات والتقنيات الحديثة اللازمة للارتقاء بالتعليم الجامعي، وكذا رفع قدرات الكادر التعليمي بهذه المؤسسات عن طريق تنفيذ برامج نوعية تسهم في صقل مهاراتهم وتجويد العملية التعليمية وبالتالي حدوث جودة في مخرجات التعليم.

ومن صور دعم التعليم الجامعي الذي تنفذه مؤسسة العون للتنمية في كل عام هو برنامج المنح الدراسية الجامعية والدراسات العليا، وهو عبارة عن برنامج ابتعاث داخلي وخارجي في تخصصات محددة جامعي ودراسات عليا وتطوير نظام إلكتروني لإدارة المنح.

كذلك دعم برامج جامعة عدن، وعلى رأسها جائزة جامعة عدن للبحث العلمي، إلى جانب مشاريع متنوعة لجامعة حضرموت، كمشاريع تجهيزات معامل وقاعات وأنظمة إلكترونية

ومن الصور أيضاً دعم مدارس بن محفوظ، وهو عبارة عن دعم كافة المناشط والمشاريع الخاصة بتشغيل وتطوير مدارس سالم بن محفوظ الأهليّة بدوعن، حيث يشمل إضافة إلى قضايا التشغيل اليومي عدد من مشاريع التطوير بالمدارس وبنيتها التحتيّة والمنطقة المجاورة لها، من تجهيزات وأعمال توسعة ومرفقات رياضيّة وخدميّة.

"العون" وتمكين مؤسسات القطاع الثالث

من المجالات التي تخصصت فيها مؤسسة العون للتنمية هو مجال تمكين مؤسسات القطاع الثالث، ويشمل دعم البرامج التي تسهم في تمكين مؤسسات القطاع الثالث سواء من خلال دعم تطوير بنيتها التنظيمية وكوادرها البشرية (استحداث أو إكمال أنظمتها الإدارية، أو تدريب وتطوير كوادرها البشرية)، أو تحقيق الاستدامة المالية لها، بالإضافة إلى أي مبادرات استراتيجية تسهم في تمكين هذه المؤسسات.

وقد نفذت العون العديد من البرامج في هذا المجال أهمها برنامج رواد التنمية الإنسانية، ودعم وتطوير مراكز التنمية الأسرية، ودعم وتطوير مؤسسات القطاع الثالث، وبرنامج استدامة لتطوير مؤسسات القطاع الثالث.

ومن أبرز تلك البرامج هو برنامج استدامه الذي تأسس في فبراير من العام ٢٠١٥م، وهو مشروع تأهيلي لتمكين منظمات المجتمع المدني ونقلها إلى ممارسة العمل المؤسسي الاحترافي من خلال بناء القدرات البشرية والفنية، بتقييم واقعها وأدائها في الأنظمة الإدارية والموارد البشرية والمصادر المالية (تحصيل الأموال وآلية صرفها)، والعلاقات الخارجية والبرامج كتقديم الخدمات، بأدوات تقييم علمية يقوم بها مختصون في التطوير المؤسسي وفق معايير واضحة ومؤشرات قياس حساسة لتحديد مستوى كل مؤسسة في كل جانب من الجوانب المذكورة، ثم وضع خطة التطوير لتلبية كل الاحتياجات التدريبية والفنية بما يحقق التمكين المؤسسي المنشود.

التخصصية في دعم البرامج الاجتماعية والتنموية

يشمل هذا المجال الذي سعت إلى تحقيقه مؤسسة العون للتنمية إلى دعم البرامج التي تخدم قضايا اجتماعية بشكل مباشر ومؤثر، مبنية على الاحتياجات والمشكلات الاجتماعية التي يتم اختيارها بناء على دراسات منهجية، ومن أمثلة هذه البرامج (برنامج إنسان، برنامج دعم المبادرات الشبابية، وبرنامج تأهيل القيادات النسوية، وبرنامج المدارس المعززة للصحة، إلى جانب برامج رواد التنمية الشبابية، وتنمية الشخصية).

ومن أبرز البرنامج التي تم تنفيذها مؤخراً هو برنامج "الام الحنون"، وجاء هذا البرنامج من منطلق أن الطفل والمرأة كونهم الركيزة الأساسية لمجتمع القيم المنشود ولذا فإن صياغة للطفل صياغة سليمة تسهم بشكل كبير في بناء المجتمع، كما أن المرأة (الأم) تحتاج إلى كثير من المهارات اللازمة والحديثة في طرق التربية، كون المجتمع يعاني من ظاهرة الزواج المبكر للفتيات فتكون غير مهيأة بشكل كبير لممارسة التربية وغرس القيم، وهدف هذا البرنامج إلى إيجاد حلول للسلوكيات الخاطئة عند الأبناء، وتنمية مهارات الأمهات في التربية، وكذا الحد من مشكلات انحراف الأبناء والبنات، والحد من جهل الأمهات بأهمية ممارسة مهارة التربية الحديثة.

أما البرامج التنموية والتي تشمل دعم البرامج المساهمة في إحداث أثر تنموي في حياة الأفراد أو المؤسسات أو البنى التحتية، بما يتناسب مع الإمكانات المتاحة وتحقيق الأثر المرجو منها، ومن أبرز البرامج في هذا المجال هو برنامج التطوير الإداري والمهني (معامل الخياطة، تأهيل الخريجين لسوق العمل، برنامج الحياة عمل، تأهيل مشاريع المياه، وبرنامج القرض الحسن).

ويعد مشروع مياه الهجرين من أبرز وأوسع البرامج في هذا المجال، حيث يقوم على أساس تأهيل استراتيجي لمدة ٢٠ سنة يتم تنفيذه على عدة مراحل، كما يقوم المشروع على أساس توفير الطاقة الكهربائية اللازمة لضخ الماء من الآبار الثلاثة إلى الخزانات العلوية بواسطة مجموعة من الألواح الشمسية.

"الصحة".. وللعون نصيب فيها

من أهم المجالات التخصصية التي عملت عليها مؤسسة العون للتنمية منذ نشأتها هو المجال الصحين وذلك عبر البرامج الصحية المتنوعة، ويشمل هذا المجال دعم قضايا الصحة واحتياجات المجتمع الصحية والمؤسسات العاملة في المجال الصحي، وكذلك دعم البرامج التي تسهم في نشر الوعي الصحي.

ومن أبرز برامج هذا المجال (برنامج دعم وتطوير الجهات والمرافق الصحية، برنامج تأهيل الكوادر الصحية، برنامج دعم النشاط الايصالي، ومكافحة الوبائيات).

وقد تضمنت هذه البرامج العديد من الفوائد الراجع صداها على المجتمعات والأفراد المستهدفة، حيث جاء برنامج دعم المرافق والجهات الصحية على رأس هذه البرامج التي نفذتها ومازالت تنفذها العون، ويستهدف هذا البرنامج دعم مستشفى الهجرين التعاوني بمنطقة الهجرين بدوعن بمحافظة حضرموت، وذلك عن طريق توفير الميزانية التشغيليّة المطلوبة لعمل المستشفى، وكذا بعض الأنشطة التطويرية في نظام المعلومات من خلال إدخال نظام المعلومات الالكتروني للخدمات المقدمة، وتأثيث المبنى الجديد بالمعهد الصحي بالمكلا.

ويعتبر المستشفى هو مزوّد الخدمة الرئيسي والوحيد في منطقة الاهتمام الأبرز وهي منطقة الهجرين وما حولها، ويغطي كافة ما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية الأوليّة في ظل عدم وجود أية مراكز خدمات حكومية أو خاصة أخرى، كما يعتبر المعهد الصحي بالمكلا أول معهد يؤهل كوادر صحية متوسطة وعليه إقبال تسجيل في مجالات مختلفة، إلا أنه لعدم توفر الفصول يتم قبول أعداد محددة من الطلاب، ويهتم هذا البرنامج أيضاً ونتيجة للنزاعات المسلحة للحروب التي تمر بها اليمن وضعف في تقديم خدمات جراحية طارئة متطورة وخدمات تأهيلية للمصابين من النزاعات المسلحة، بدعم وتوفير الخدمات اللازمة في تلك المناطق وغيرها.

وتجسدت طرق الدعم كذلك لمثل هذه المشاريع في دعم منظمة حضرموت الصحية، وهو دعم عام للمؤسسة يسهم في تشغيلها وتنفيذها لخطتها السنوية العامة، إلى جانب دعم مؤسسة حضرموت لمكافحة السرطان وهو دعم عام للمؤسسة يسهم في تشغيلها وتنفيذها لخطتها السنوية العامة أيضاً.

واتجهت "العون" كذلك في هذا المجال إلى المساعدات والطوارئ، حيث ساهمت المؤسسة في تقديم المساعدات الإغاثية العاجلة لمتضرري السيول في عام ٢٠٠٨م، وتكفلت المؤسسة ببناء (٨٣) وحدة سكنية.

ومن أبرز برامج هذا المجال الذي دعمته مؤسسة العون للتنمية هو ائتلاف الخير للإغاثة الإنسانية، إذ بادرت بتأسيس هذا الائتلاف ليحمل المسئولية الثقيلة في تقديم الإغاثة العاجلة، وأصبح ائتلاف الخير الملبي الأول لنداءات الاستغاثة التي أطلقها المستغيثون في شتّى محافظات الجمهورية.

التخصص وفوائده لمؤسسات القطاع الثالث

لقد اتضح جلياً من خلال البحث والنظر في مجالات عمل مؤسسات القطاع الثالث ومقارنة الجهات المتخصصة مع غيرها من الجهات الأخرى الغير تخصصية، فقد اتضح جلياً بأن المؤسسات والجهات المتخصصة أعلى أهمية وقدراً من الأخريات، حيث تجسدت عدداً من الفوائد في هذا الاتجاه أهمها، أن التخصص:

- يساعد على توزيع الأعمال بين الأفراد حسب مزاياهم.
- يزيد من إتقان الأفراد للعمل.
- يؤدى إلى زيادة معرفة الأفراد ويزودهم بمهارات جديدة.
- يؤدى إلى الاختراع والاكتشاف.
- يساعد على قيام نظرية التجارة الدولية، نتيجة لتخصص الدول لاختلاف المزايا الطبيعية الموجودة عند كل منهم

التخصص وأهميته لمؤسسات القطاع الثالث

عبر الرحلة الطويلة التي أبحرنا وإياكم فيها من خلال السطور الماضية من ملف هذا العدد، فإن التخصصية في مجالات مؤسسات القطاع الثالث باتت مهمة وحتمية، لخلق استفادة أكبر وأوسع من قبل فئات المجتمع المدني بكل مستوياتها، فالمؤسسات والجهات هي عبارة عن جهات مكملة لعمل الدولة وجهودها، وعليه فلابد من التخصص والجدية في استهداف الفئة الحقيقية والمناسبة لكل مؤسسة، لتتكامل الجهود في تحقيق المصلحة العليا للمجتمع وحصاد الثمار المؤسسية المفيدة، لينعم بعدها المجتمع ومؤسساته بحياة مطمئنة ومتكاملة.

من أخبار العون

العون للتنمية ترعى ملتقى لطلبة الدراسات العليا اليمنيين في تركيا

برعاية مؤسسة العون للتنمية أقامت مؤسسة ريادة للتأهيل وبناء القدرات ملتقى لطلبة الدراسات العليا اليمنيين في إسطنبول، وذلك في الثامن من أكتوبر ٢٠١٦م.
وهدف الملتقى إلى تعريف الحاضرين بمشروع "تأهيل القيادات المجتمعية" والذي خُصّص للطلاب اليمنيين الذين يدرسون في تركيا، ويعد هذا المشروع انطلاقاً من الرسالة التي تحملها مؤسسة "ريادة للتأهيل وبناء القدرات" في خدمة الطلاب الجامعيين العرب وتأهيلهم، كي يصبحوا قيادات مجتمعية داخل مجتمعاتهم بعد إكمال دراستهم وعودتهم إلى بلدانهم، وذلك من خلال إكسابهم مهارات وقدرات تمكنهم من أن يكونوا قيادات مجتمعية فاعلة.
ويتميز هذا البرنامج الذي ترعاه "العون" أنه يساهم في تنمية المجتمع المحلي من خلال إعداد قادة محترفين ومؤهلين بمهارات ومعارف القيادات المجتمعية.

العون تطلع على سير برامجها التعليمية لثانويات ومدارس مديرية المكلا

اطلع اخصائي التعليم بمؤسسة العون للتنمية الاستاذ سالم حمده خلال زياراته لثانويتي بن شهاب للبنين وبلقيس للبنات ومجمع سبأ بروكب، ومدرسة ١٤ أكتوبر للتعليم الأساسي بمديرية المكلا مؤخراً على سير تنفيذ البرامج التعليمية التي تدعمها المؤسسة بالشراكة مع مكتب التربية، أبرزها المنصة الإلكترونية ومشروع "قيمتي في مدرستي" المنفذ من قبل مؤسسة متطوعون.
وخلال الزيارات التقى أخصائي التعليم بمؤسسة العون للتنمية بمديري إدارات الثانويات والمدارس، مستمعاً منهم إلى شرح مفصل عن مستوى التنفيذ ومدى الاستفادة التي اكتسبتها تلك الثانويات والمدارس من تحسين البيئة المدرسية داخل الصفوف والحرم الثانوي والمدرسي، وتأهيل وتأثيث المكتبات المدرسية، إضافة إلى تزيين الجدران بالرسومات والعبارات التعليمية، كما اطلع على عدد من المبادرات التطوعية للطلاب والطالبات والأنشطة اللاصفية المصاحبة لمشروع "قيمتي في مدرستي" في مجالات الصحة والبيئة والإعلام والمجتمع.
وثمّن أخصائي التعليم بمؤسسة العون جهود إدارات الثانويات والمدارس في الاسهام الفاعل في سير البرامج التي تستهدف الثانويات والمدارس كمرحلة أولى والتي رفعت من قبل مكتب وزارة التربية والتعليم بساحل حضرموت، مؤكداً على حرص "العون" على انجاح سير برامجها ومتابعتها أول بأول والتغلب على الكثير من الصعوبات التي تعترض سير تنفيذها.

العون للتنمية تبحث سبل الشراكة والتعاون مع الـ UNDP بالعاصمة الأردنية عمّان

التقى مؤخراً بالعاصمة الأردنية عمّان المدير التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية الأستاذ عبدالله بن عثمان بالأستاذة كوثر زبروالي مديرة مشروع مشاركة الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، لبحث مجالات التعاون والشراكة بين الجانبين.

واستعرض الأستاذ عبدالله نبذة تعريفية عن العون ومجالات عملها وشراكاتها وتوجهاتها المتواصلة في العمل التنموي في المجتمع بمختلف مجلاتها، بالإضافة إلى التعرف على أبرز البرامج والمشاريع التي نفذتها المؤسسة في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية خلال الفترة الماضية.

وبحث اللقاء أيضاً سُبل التعاون والشراكة الفاعلة في تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع النوعية المستدامة بين العون والمركز الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة الإنمائي، لما من شأنه تحقيق تنمية مستدامة.

حضر اللقاء الأستاذ محمد الصبان رئيس قسم البرامج والمشاريع بالمؤسسة، والأستاذ هاني باوزير رئيس قسم التخطيط والتطوير، والأستاذة شذى محمود محللة المشاريع بمكتب الأمم المتحدة الإنمائي.

افتتاح قاعة مجلس جامعة حضرموت بتمويل من مؤسسة العون للتنمية

افتتح الأستاذ/ عبدالله عبدالقادر بن عثمان المدير التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية بمعية الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد خنبش رئيس جامعة حضرموت، قاعة اجتماعات مجلس الجامعة برئاسة الجامعة بالمكلا، بتمويل من مؤسسة العون للتنمية.

وكان الافتتاح بحضور نوّاب رئيس الجامعة، حيث دُشّن بها أول اجتماع للمجلس، أعطى خلاله الدكتور محمد بامطرف رئيس قسم المعلومات بالجامعة الحاضرين شرحاً موجزاً عن مميزات وآلية عمل وتشغيل النظام الداخلي للقاعة، وأوضح الدكتور بامطرف أن القاعة مجهزة بنظام صوت متكامل والتصويت الآلي ونظام كهرباء وانترنت متكامل لكل مقعد.

وأشار المدير التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية عبدالله عبدالقادر بن عثمان خلال كلمته إلى أن افتتاح هذه القاعة جاء في وقت تبذل فيه قيادة الجامعة ومجلس الجامعة جهداً في خدمة الجامعة والطلاب، مشيراً إلى أنها فرصة طيبة أن تُنجز هذه القاعة بعد أكثر من سنة من الظروف التي عاشتها المحافظة، مؤكداً بأن مؤسسة العون للتنمية تفتخر بهذه الشراكة مع جامعة حضرموت والسلطة المحلية بالمحافظة ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية والمجتمع بشكل عام، موضحاً أن العام القادم ٢٠١٧م سوف تنتهج المؤسسة والجامعة نهجاً آخر في الشراكة وهو أن تلحق جامعة حضرموت ضمن التنصيف العربي و العالمي للجامعات.

وبيّن بن عثمان أن مشاريع مؤسسة العون خلال العام القادم سوف تركز على ثلاثة محاور، المحور الأول التأهيل والتطوير وتشمل قيادات الجامعة وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس والطلاب، والثاني البنية التحتية، والثالث مركز التطوير الأكاديمي ووحدة التدريب والجودة.

من جانبه أوضح الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد خنبش رئيس جامعة حضرموت أن هذه القاعة هي واحدة من عشرات المشاريع التي دعمتها ونفذتها مؤسسة العون للتنمية خلال الخمس السنوات الماضية في الجامعة وهي تأتي في إطار دعم البنية التحتية للجامعة وكذا دعم الجودة والاعتماد الأكاديمي والتدريب المهني لأعضاء هيئة التدريس.

وأضاف: مؤسسة العون تعتبر شريك نموذجي لجامعة حضرموت لما تبذله من دعم غير محدود ومتواصل وملموس وفق خطط مدروسة، وأن مشاريع العون شملت نواحي كافة الحياة في الجامعة من مختبرات وقاعات والمشاريع الخاصة بالمكتبات والاهتمام ببرامج الاعتماد الأكاديمي.

وجدد الدكتور خنبش شكره وتقديره للدعم السخي الذي تقدمه مؤسسة العون للتنمية للجامعة في كافة المجالات وتنفيذها للمشاريع في وقت قياسي في ظل ظروف صعبه.

تنمية المرأة

نصف المجتمع .. كما قيل ،من هنا فاننا نسعى في هذة الزاوية لتهيئة المناخ العام وتغيير ثقافة المجتمع وتعديل الصورة المرسومة للمرأة لديهم واستعراض نماذج لنساء رائدات في المجتمع .. كما نهدف ايضاً الى تمكين المرأة عن طريق اكسابها المهارات الحياتية والمهنية في شتى المجالات.

التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية "المشاريع الصغيرة أنموذجاً"

بقلم/ محمد البان
استشاري ريادة أعمال
المدير التنفيذي لمسرعة أعمال امباكت هب عدن

تعتبر مشاركة المرأة ضمن القوى العاملة لأي بلد مؤشراً لقياس قدرة المجتمع في تحمل الصدمات الاقتصادية مع إبقاء التفكك الاجتماعي في حدوده الدنيا، وكلما ارتفعت نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية وتشغيلها في ظروف عمل لائقة، سادت العدالة والمساواة بين الجنسين داخل المجتمع.
وتعتبر اليمن من البلدان التي ساهمت بشكل إيجابي ومثمر في دمج المرأة في الحياة الاقتصادية، سواء من الناحية التشريعية أو العملية، وفوق هذا كله تبقى الفجوة الكمية والنوعية للنوع الاجتماعي لاتزال كبيرة، فكمياً هناك فجوة بالمشاركة في القوى العاملة ومعدلات البطالة، ونوعياً هناك فجوة في نقاط الدخول والاستقرار في سوق العمل.

ومن خلال ما هو متاح من بيانات رسمية يمكن تتبع الوضع الاقتصادي للمرأة اليمنية بالشكل التالي:

البند	النسبة %
نسبة الأمية	في الحضر ٣٩,٩٪ في الريف ٧٨,٢٪
نسبة النساء ضمن السكان غير النشطين اقتصادياً	٧٢,١٪
نسبة النساء ضمن القوة العمل	٢٣,٧٪
نسبة النساء من إجمالي المشتغلين	٢٤,٦٪
معدلات البطالة للنساء	٨,٢٪
نسبة البطالة بين الشابات (١٥-٢٩) سنة	٥٥,٨٪
نسبة النساء من مجموع العاملين بأجر	٨,٢٪
القوى العاملة في القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية	٢٨,٣٪
القوى العاملة في القطاع الحكومي	٩,٣٪
نسبة العاملات في قطاع الزراعة والصيد من إجمالي العاملات في القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية	٩٤,٧٪
العاملات في قطاعات غير رسمية	٩٢,٧٪
المشتغلات في قطاع التعليم من إجمالي القوى العاملة	١٨,٣٪
المشتغلات في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي من إجمالي القوى العاملة	٢٤,٩٪
نسبة النساء ضمن المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين	٤,٤٪
نسبة الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء (الواقعة تحت خط الفقر الأدنى)	١٣,٨٪
يقل متوسط دخل الأسرة التي ترأسها المرأة بحوالي الثلث عن متوسط دخل الأسرة التي يرأسها رجل.	الثلث

إن تدني مشاركة المرأة في القوى العاملة مرتبط بعدد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن تدني مشاركة المرأة في سوق العمل يمثل إهدار لأهم عنصر في المجتمع، كون المرأة عنصر بشري فاعل وعامل كالرجل، وأن إهدار هذا العنصر وجهوده وإنتاجيته وتأثيراته، يمثل بلا شك سوء استغلال واضح للموارد المتاحة في المجتمع، ويؤخر من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية ويحرف مساراتها ومخرجاتها، الأمر الذي يتطلب المزيد من الجهود لتمكين المرأة اقتصادياً، وتحقيق العدالة في تكافؤ الفرص الاقتصادية.

حيث أن التمكين الاقتصادي للمرأة يعد مدخلاً للتخفيف من حدة الفقر والعنف الواقع عليها، وذلك لسبب رئيسي وهو أن اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل، يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، منها الحصول على فرص التوظيف التي تؤمن لها مصدراً دائم للدخل، كذلك تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، وتخفيض نسبة البطالة، ما يؤدي للوصول إلى النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن مشاركة المرأة في النمو الاقتصادي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلد وبالذات في ظل ظروف الحرب الحالية.

وفي ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة التي يعيشها الاقتصاد اليمني، المتمثلة في محدودية وضيق السوق المحلي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وعدم مقدرة القطاع الحكومي والخاص على خلق فرص عمل جديدة بالقدر الكافي للنساء تبقى المشاريع النسائية الصغيرة أبرز الحلول القوية للتخفيف من حدة الفقر والبطالة، لاسيما وأن المشاريع الصغيرة تمتاز بكثافتها العالية في استخدام الأيدي العاملة مقارنة برأس المال المستثمر فيها، وإعطاء فرص لتعزيز قدرات النساء وتحسين سبل العيش والتخفيف من حدة البطالة ولاسيما أن هناك الكثير من الأسر التي فقدت أرباب أسرها نتيجة للحرب القائمة وبالتالي أدى ذلك إلى فقدان مصادر دخل هذه الأسر، مما شكل عبئاً إضافياً على النساء.

كما أن آليات التدخل لتمكين النساء اقتصادياً لا يقتصر على الدعم المادي فقط، فهن بحاجة أيضاً إلى الدعم الحكومي ودعم القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمحلية، والتي تعمل في مجال التنمية والإغاثة بشكل كبير، حيث يتمثل دور النساء في اختيار المشاريع الريادية المبتكرة ذات الجدوى الاقتصادية، ويتمثل الدور الحكومي في تشجيع المشاريع النسائية وتقديم الدعم الكافي والتسهيلات القانونية لها لتخرج إلى النور وخاصة في المناطق التي تضررت بشكل كبير من الحرب كنوع من الانعاش الاقتصادي لهذه المناطق، ويتمثل دور القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمحلية وتحديدًا القطاع المصرفي ومؤسسات الإقراض المتخصصة، تقديم تسهيلات مصرفية (تسهيلات مادية ودعم فني وإرشاد) لتشجيع إقامة مثل هذه المشاريع.

وفي الفترة الماضية وبالذات في العشر سنوات الأخيرة، ازداد إقبال النساء على الدخول في مجال الأعمال الحرة، وهذا جاء نتيجة للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلد مما دفع هؤلاء النساء لإيجاد بديل اقتصادي جديد ومربح، وهذا ما شاهدناه من ازدياد نشاط بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر وبعض المنظمات العاملة في مجال الإقراض والإغاثة والتمكين وبالذات الأساليب التي تعتمد على نظام المجاميع النسائية (بالنسبة للمصارف) وبدون ضمانات (المجموعة تتألف من ٣ إلى ٩ عضوات وكل عضوة تضمن الأخرى)، وقد حققت هذه المشاريع نجاحاً ملفتاً بفضل مهارات النساء في الأعمال الحرفية واليدوية والزراعية، مما أكسبهن قدر أكبر على إنجاح هذه المشاريع مما انعكست على حياتهن الاجتماعية وأصبح بمقدورهن تعليم أبنائهن ومواجهة الظروف المعيشية الصعبة، وهناك أيضاً بالمقابل العديد من قصص النجاح لبعض النساء اللاتي انطلقن بقوة في عالم المال والأعمال بدءً من هذه المشاريع الصغيرة وإن كانت نسب بسيطة لكن تبقى مشجعة في إمكانية جدوى هذه المشاريع والبديل الاقتصادي الأقوى والأفضل لحل مشكلة البطالة بين النساء.

ولكن على الرغم من النجاح النسبي الذي حققه سوق الإقراض الأصغر والمشاريع الصغيرة في اليمن، يتطلب أيضاً بذل المزيد من الجهود في منح الكثير من التسهيلات الممكنة للنساء لإقامة مشاريع اقتصادية مدرة للدخل ومن المشاكل والمعوقات التي لمسناها:

- طلب ضمانات تفوق قدرات النساء للمبالغ التي فوق ١٠٠,٠٠٠ ريال يمني (مائة ألف ريال يمني) مما يشكل عائقاً كبيراً أمام تطور المشروع.
- عدم وجود جهة تدعم تدريب النساء على إقامة دراسات جدوى وخطط عمل واضحة، قبل إقامة المشروع إلا فيما ندر.
- غياب التدريب النوعي للمشاريع الريادية واقتصار بعض البرامج التدريبية على البرامج التقليدية.
- غياب أو ضعف القنوات التسويقية للمنتجات النسوية.
- غياب المتابعة والإرشاد بعد إقامة هذه المشاريع وتعرضها لأزمات ومخاطر كثيرة تؤدي إلى فشلها.
- رفض بعض شرائح المجتمع لثقافة الاقراض وكأنه ربا.
- عدم تشجيع ودعم وتطوير المنتجات والصناعات المحلية وتسويقها بالشكل اللائق مقارنة مع المستورد الأقل جودة في كثير من الأحيان.
- تركز برامج التمويل والدعم لهذه المشاريع في مناطق ومدن محددة وعدم الالتفات إلى المناطق الأكثر فقراً واحتياجاً كالأرياف إلا من بعض التدخلات البسيطة.
- عدم وجود برامج ضمان لهذه التمويلات إلا في حالات معينة (مثل الوفاة) ولا يشمل الضمان ممن فقدوا مشاريعهم نتيجة لظروف الحرب.

إذاً نحن أمام كثير من معوقات تتطلب بذل مزيد من الجهود على المستوى الرسمي وغير الرسمي لتجاوزها، وصنع مستقبلاً أفضل لهذه الفئة المنتجة من المجتمع وخصوصاً في ظل الأوضاع الحالية التي أفقدت الكثير من الأسر أربابها وتدهور الحالة المعيشية للجرحى ممن كانوا يعملون في القطاع الخاص أو بالأجر اليومي، مما ازدادت المسؤولية والعبء على النساء في توفير مصدر دخل لأولادهن، وعليه فإننا نقترح التالي:

- استحداث برامج متكاملة في التمكين الاقتصادي للنساء ابتداءً من تحديد الفرص حتى التمويل والإرشاد بعد التمويل لفترة لا تقل عن ٦ أشهر.
- ربط التمويلات المصرفية بالتدريب والتأهيل والإرشاد.
- ربط برامج التمكين الاقتصادي للمرأة في خطة الإغاثة للدولة والمنظمات الدولية والمحلية.
- تشجيع الصناعات المحلية التي تنتجها الأسر المنتجة وفتح مجال التصدير والتسويق لهذه المنتجات.
- ربط شركات التامين ببرامج التمويلات للبنوك والمؤسسات لحماية المشاريع النسائية من التدمير والخسارة بسبب ظروف خارجة عن إرادتهن، وعدم تعرضهن للمساءلة القانونية عند عدم مقدرتهن على دفع الأقساط.
- تخفيف وتسهيل الضمانات المصرفية لمشاريع النساء وبالذات اللاتي يمتلكن سجل ائتماني ممتاز وتطورت مشروعاتهن بشكل كبير وتم توظيف المزيد من الأيدي العاملة.

من أخبار العون

اختتام برنامج "الإدارة الاحترافية للمشاريع" الذي نظمته العون بعمّان الأردن

اختُتِم مؤخراً بالعاصمة الأردنية عمّان البرنامج التدريبي (الإدارة الاحترافية للمشاريع في المنظمات غير الهادفة للربح) المملوك من قبل المعهد السويسري للمنظمات غير الهادفة للربح بجنيف، والذي نظمته مؤسسة العون للتنمية ونفذته مؤسسة الحجاز للاستشارات والتطوير بتركيا.

ويهدف البرنامج الذي دربت فيه السيدة رنا حداد مستشارة المعهد السويسري للمنظمات غير الربحية – جنيف، إلى حصول المتدربين على فهم واضح لكيفية وضع خطة لمشروع ما، وكيفية برمجة أنشطتها، وتصميم واستخدام نظام المراقبة وفقاً للمنهج المعتمد (الإدارة القائمة على النتائج)، إلى جانب استخدام الإطار المنطقي كأداة عملية لذلك، حيث قُدّم للمشاركين في البداية خلفية عن مفهوم الإدارة القائمة على النتائج (Result based Management – RBM) وتطبيقاتها في إدارة المشاريع، وتركز الإدارة القائمة على النتائج على الأداء وتحقيق الأهداف وهي الاستراتيجية السائدة إداري ا في هذا القطاع.

شارك في البرنامج (١٩) متدرب من مؤسسات وجهات مختلفة هي (العون للتنمية، وصلة للتنمية، والتواصل للتنمية الإنسانية، بالإضافة إلى مشروع استدامة لتطوير منظمات المجتمع المدني، وائتلاف الخير للإغاثة).

بتمويل "العون".. جمعية الطالب للتنمية الشبابية تنظم ورشتها الختامية بالمكلا

نظمت جمعية الطالب للتنمية الشبابية بنادي متطوعون بالمكلا ورشتها الختامية لمشروع دراسة احتياجات الشباب في محافظة حضرموت، بتمويل من مؤسسة العون للتنمية وبرعاية محافظ حضرموت اللواء الركن/ أحمد سعيد بن بريك.

وعبّر المدير التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية الأستاذ عبداللاه عبدالقادر بن عثمان عن سعادته بتتويج أول مخرجات ورشة تطوير وتنمية حضرموت المنعقدة في شهر يوليو، مثمناً الجهود التي بذلت في المشروع والتقديم الرائع لنتائج الدراسة من قبل جمعية الطالب للتنمية الشبابية المنفذة للمشروع واستشاري الدراسة الدكتور محمد سالم بن جمعان، موضحاً بأن تنفيذ دراسات احتياجات المجتمع هي الطريق الصحيح والاحترافي لتنفيذ المشاريع.

ونقل الأستاذ رياض بن صلاح الجهوري مستشار محافظ حضرموت لشؤون الشباب تحيات محافظ حضرموت اللواء الركن/ أحمد بن بريك، مؤكداً سعادة السلطة المحلية بتنفيذ مثل هذه المشاريع والبرامج التي تخدم الشباب موضحاً بأن السلطة المحلية كانت على متابعة مستمرة للمشروع منذ الوهلة الأولى لتدشينه قبل ٤ شهور، مشيراً إلى أن مخرجات الدراسة لابد أن تطبق على أرض الواقع عن طريق الشراكات مع الجامعات ومنظمات المجتمع المدني، مشيداً بجهود مؤسسة العون للتنمية في تنفيذ البرامج والمشاريع التي تخدم الشباب والمجتمع، شاكراً جميع فريق العمل الذين بذلوا جهداً كبيراً ستسهم في بناء وتنمية حضرموت.

من جانبه نوّه أمين عام جمعية الطالب للتنمية الشبابية الأستاذ عبدالله صالح بريشان إلى أن الشباب المتسلح بالعلم والوعي والمهارة هم مرتكز الانطلاقة نحو المستقبل المنشود، وأكد على

أهمية الحاجة الماسة لإجراء دراسات منهجية لتحديد تطلعات الشباب النابعة من الواقع لتلبية طموحاتهم، وفي ختام كلمته توجه بخالص الشكر لكل المساهمين في إنجاح مشروع الدراسة وورشته الختامية وفي مقدمتهم راعي الفعالية سعادة اللواء الركن/ أحمد سعيد بن بريك محافظ المحافظة ومؤسسة العون للتنمية لثقتهم بالجمعية في تنفيذ هذا المشروع النوعي.

وتضمنت فقرات الورشة أيضاً تقريراً فنياً لمشروع الدراسة من قبل الدكتور محمد بن جمعان مستشار مشروع الدراسة، وعرض ربورتاج يحتوي على التعريف بمراحل تنفيذ الدراسة، كما تم خلال الورشة تقديم مقترحات المشاريع وفقاً ومخرجات الدراسة بمشاركة ممثلين عن أكثر من (٣٠) منظمة ومؤسسة بمحافظة حضرموت، وتكريم إدارة المشروع والمنسقين لفرق المسح الميداني بالساحل والوادي، والجهات الراعية والممولة للمشروع.

حضر الجلسة الافتتاحية للورشة مدير عام مكتب وزارة التعليم الفني والمهني الأستاذة ليلى الشعيبي، ونائب مدير عام مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الأستاذ عبدالله عبد هود، ونائب مدير عام مكتب وزارة الشباب والرياضة الأستاذ معاذ العطاس، وعميد كلية التربية بجامعة حضرموت الدكتور صالح كرامه قمزواي، والأستاذ عبدالقادر الكاف عميد كلية المجتمع بسيئون وعدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني.

تسليم الدراسة الاستراتيجية لمشروع مياه الشرب بحورة وضواحيها الممول من العون

تم صباح الأحد ٢٠١٦/١٢/١١م تسليم الدراسة الاستراتيجية لمشروع مياه الشرب بمنطقة حورة وضواحيها، وهي دراسة تحليلية وتطويرية للمشروع بتمويل مؤسسة العون للتنمية، بالتعاون مع مؤسسة الريف الخيرية الاجتماعية.

واستعرضت كلمة مندوب مؤسسة العون للتنمية نبذة تعريفية عن الدراسة والمراحل التي مرت بها وأهم نتائجها، والفوائد الجمّة التي ستعود على المجتمع وأفراده في حورة وضواحيها من خلال هذا المشروع.

فيما أثنت السلطة المحلية على هذا المشروع الذي يأتي في إطار المشاريع المماثلة في عدد من المناطق الأخرى بوادي حضرموت والتي تدعمها مؤسسة العون، متوجهة بالشكر لكافة الجهود المبذولة من الجهات لتنفيذ وترسيخ هذا المشروع للاستفادة منه من قبل الأهالي.

من جانبها أوضحت كلمة مندوب مؤسسة الريف الخيرية الأهمية القصوى من المشروع ونتائجه الإيجابية التي سيجنيها الأهالي من هذا المشروع، شاكراً كل من ساهم في دعم وإنجاح المشروع.

حضر حفل التسليم كل من الأخوة مبارك سعيد بن مخاشن مدير عام مديرية وادي العين وحورة، وهاني سالم باوزير مدير التخطيط بمؤسسة العون للتنمية، ومحمد سالم بن زيد المدير التنفيذي لمؤسسة الريف الخيرية، وصالح سالم باحاج رئيس لجنة مشروع مياه الشرب بحورة وضواحيها، وعدد من أعضاء المجلس المحلي وممثلين عن منظمات المجتمع المدني بالمديرية والأعيان والشخصيات الاجتماعية.

اختتام مشروع "قيمتي في مدرستي" الممول من العون لطلاب التعليم الأساسي والثانوي بالمكلا

أختتم صباح السبت الموافق ٢٠١٦/١٢/١٧م بقاعة الفقيد الدكتور علي هود باعباد بالمكلا، مشروع "قيمتي في مدرستي" الذي تنفذه مؤسسة متطوعون بدعم من مؤسسة العون للتنمية، وإشراف مكتب وزارة التربية والتعليم بساحل حضرموت.

وأشار أخصائي التعليم العام بمؤسسة العون للتنمية سالم أحمد بن حمدة إلى استمرار نشاط الفرق التطوعية التي شكلت في المدارس سواء أكان البرنامج موجوداً او غير موجود.

من جانبه قال المدير التنفيذي لمؤسسة متطوعون نزار الكثيري خلال الحفل: أننا نشعر بالفخر وقد زرعنا بذور الخير في ١٥ مجتمع صغير (مدرسه وثانويه) غرسناها في قلوب وعقول محبه للخير، لا تعرف سوى أنها تريد أن تغير في مجتمعها نحو الايجابية وتساهم في نهضة المجتمع وصناعة جيل واعي محب للخير قادر على صنع المستحيل، وكانت السعادة عندما شاهدنا مبادرتهم الرائعة وحماسهم الكبير منذ البداية إلى النهاية ليسهموا في تغيير بيئة مدارسهم وتغيرت حياتهم نحو الأفضل، شاكراً كل الجهات وعلى رأسها العون للتنمية على دعمهم لمثل هذه المشاريع الهامة.

وأكد مدير إدارة التدريب والتأهيل بمكتب وزارة التربية والتعليم بساحل حضرموت أنور فرج عبد الدائم على أهمية هذا البرنامج الذي كان له الأثر الكبير في تحسين سلوكيات الطلاب في المدارس الأساسية والثانوية للقضاء على الظواهر السلبية التي انتشرت بين أوساط الطلاب بمدارس التعليم.

وتخللت الحفل عدد من الفقرات الإنشادية والرقصات الشعبية وروبرتاج عن أنشطة وفعاليات البرنامج، ومشهدين أحدهما صامت وآخر مسرحي، وتم في الختام تكريم إدارة البرنامج وكل المشاركين في إنجاحه، إلى جانب تكريم الأستاذة القديرة والمربية الفاضلة/ بركة باعيبس والتي تُعد أنموذجاً للتطوع والعمل الخيري، حيث كرست حياتها رغم تقاعدها في خدمة مدرسة الجماهير تطوعاً.

تلميحات

- العون تموّل تدشين برنامج "أندية جيمس" بمدارس وادي وصحراء حضرموت للعام الدراسي ٢٠١٦م -٢٠١٧م الذي تنفذه أكاديمية الموهوبين بسيئون.
- بتمويل "العون".. مؤسسة بسمة تختتم برنامج "الأم الحنون٢" بمديريات سيئون وتريم والقطن وشبام.
- بتمويل "العون".. مؤسسة متطوعون تحتفي باليوم العالمي للتطوع للعام ٢٠١٦م.
- بتمويل "العون".. نادي المعلم بسيئون يدشن برنامج "أولويات الإدارة المدرسية في العام الدراسي الجديد".
- بتمويل "العون".. أكاديمية الموهوبين تشارك في الملتقى العلمي الآسيوي الرابع بسلطنة عمان .

العون

تنمية ترسم المستقبل

مؤسسة العون للتنمية
AL-AWN FOUNDATION FOR DEVELOPMENT